



أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات السعودية

بحث مُستلً من رسالة دكتوراه في المحاسبة

إعداد

د. حميده محمد عبد المجيد

أ. عبير هريش صالح الزهراني

كلية الأعمال – جامعة الملك خالد

باحثة دكتوراه، كلية الأعمال – جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

محاضر بكلية الأعمال – جامعة جدة

كلية التجارة – جامعة الأزهر

المملكة العربية السعودية

hemeda@kku.edu.sa

ahalzahrani@uj.edu.sa

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الزهراني، عبير هريش صالح؛ عبد المجيد، حميده محمد (٢٠٢٣). أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ٤٨٩-٥٤١.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة

دراسة تطبيقية على الشركات السعودية

أ. عبير هريش صالح الزهراني؛ د. حميده محمد عبد المجيد

ملخص:

يهدف البحث إلى قياس تأثير خصائص آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٢٠م. وتم قياس التخطيط الضريبي باستخدام معدل الضريبة الفعال، في حين تم قياس قيمة الشركة باستخدام مؤشر Tobin's Q.

وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي. كما توصلت إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لعملية التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي. كما بينت الدراسة وجود دور منظم ومعدل لتطبيق آليات حوكمة الشركات في العلاقة بين عملية التخطيط الضريبي وقيمة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي.

وفي ضوء الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة وتحسين أدائها في سوق المال توصي الدراسة بضرورة توعية أصحاب المصالح والمهتمين بالشركات السعودية بتأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات التخطيط الضريبي غير القانونية، وإسهامها الإيجابي في تعظيم قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية السعودي. كما توصي بضرورة إضافة عقوبات قوية وراذعة على الشركات ومجالس إدارتها في حال اكتشاف ممارسات التخطيط الضريبي غير القانوني في التقارير المالية السنوية للشركات السعودية.

وتساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة حول دور آليات حوكمة الشركات وتأثيرها المعدل على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في الشركات المساهمة غير المالية في البيئة السعودية. كما تساهم في تحسين القرارات التي تخدم أصحاب المصالح والمستثمرين وواضعي السياسات من أجل تعظيم قيمة الشركة وزيادة الاستثمارات في البيئة السعودية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ التخطيط الضريبي؛ قيمة الشركة؛ المملكة العربية السعودية؛ معدل الضريبة الفعال.

تصنيف JEL: F38, H26, L25

١. الإطار العام للدراسة:

١,١ مقدمة الدراسة:

إن التخطيط الضريبي له أهمية كبيرة في الأونة الأخيرة؛ باعتباره أحد الوسائل التي تستخدمها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا والتغيرات القانونية التي تساعدها على تخفيض مستوى الالتزامات الضريبية أو تجنب الضريبة بالكامل، وبالتالي تحقيق الفرصة الكاملة للتخطيط المالي، واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية على أساس سليم (الركابي، ٢٠٢٢؛ الشيخ، ٢٠١٦؛ علي ومنصور، ٢٠١٨). وقد أصبح من الضروري على الشركات البحث عن طرق مناسبة من أجل تخفيض قيمة الضريبة المستحق عليها إلى أدنى مستوى أو تفاديها بالكامل؛ لذا تلجأ إلى تخفيض العبء الضريبي إلى أقل حد ممكن من خلال التخطيط الضريبي كنوع من التخطيط المالي والاستثماري لها؛ بهدف تحسين ودعم وضعها المالي (بوقرة وابن عمارة، ٢٠١٧؛ محمد، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠٢١). لذا تسعى الشركات إلى استخدام التخطيط الضريبي في تخفيض قيمة الضريبة المستحقة على الشركة؛ باعتباره عملية يمكن من خلالها الاستفادة من قوانين الضرائب وأنظمة الإعفاءات والحوافز الضريبية للوصول إلى أدنى عبء ضريبي (الشيخ، ٢٠١٦؛ زرافة، ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠١٨).

وتواجه الشركات في الوقت الحالي كثيرًا من التحديات نتيجة التغيرات التكنولوجية الحديثة والسريعة التي أثرت على قدرتها على المنافسة والاستمرار في السوق وقيمتها في السوق المالي، وعلى ذلك يكون الهدف الرئيس لأي شركة هو تعظيم القيمة السوقية لها بين باقي الشركات، ويكون ذلك من خلال القرارات الاستثمارية التي ينتج عنها زيادة الإيرادات، أو من خلال القرارات التمويلية التي ينتج عنها تخفيض تكلفة الأموال إلى أدنى حد ممكن، فالشركات يعتمد بقاؤها على سرعة استجابتها للتكيف مع التغيرات في سوق العمل (المومني والقاضي، ٢٠١٥). وحيث إن حوكمة الشركات نظام هيكلي لتشغيل ورقابة الشركة من خلال نظرة استراتيجية ذات أهداف طويل المدى تتكامل مع المتطلبات القانونية والتشريعية لتحقيق التوازن بين أهداف جميع أصحاب المصالح؛ لذا يكون لآليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) دور هام باعتبارها المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بسير أعمال الشركة وتعظيم قيمتها، وأن هذه القرارات تؤثر على مبلغ الضريبة المستحق على الشركة (محمد، ٢٠١٨). وعلى ذلك يجب على الشركات اتباع أسلوب إدارة يعمل على الموازنة والتوازن بين تخفيض الضريبة المستحقة على الشركة وقدرتها على تحصيل الربح الذي يؤثر على تعظيم قيمة الشركة في سوق المال.

١,٢ مشكلة الدراسة:

لجأ العديد من المستثمرين إلى طلب خدمات التخطيط الضريبي التي تستهدف تخفيض الضريبة المستحقة بشكل قانوني إلى أقل حد ممكن؛ إذ ينعكس التخطيط الضريبي الجيد على استفادة الشركة من التغطية التمويلية وتعظيم ثروة الملاك عند تحقيق الوفورات الضريبية؛ مما ينعكس إيجابياً في زيادة التوزيعات للسهم أو زيادة حقوق الملكية (عبد اللطيف، ٢٠١٥). ويعد التخطيط الضريبي أحد الأدوات المالية التي تؤثر على التخطيط المالي، وفرصة استثمار مزاياه ترجع إلى بنود تشريع كل دولة؛ لذا يعتبر من الوسائل التي تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا والتغيرات القانونية التي تساعدها في اتباع سياسة استثمارية مفيدة تؤدي إلى تخفيض الالتزامات الضريبية أو تجنبها بأكملها. كما يمثل التخطيط الضريبي محاولة الشركة لتخفيض قيمة الضريبة المستحقة وفقاً للقوانين

المطبقة مستفيدة من الثغرات القانونية. وتتعدد استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستطيع الشركات القيام بها، فتؤدي إلى تخفيض معدل الضريبة الفعلي لهذه الشركات مقارنة بمعدل الضريبة القانوني، في حين تقوم بعض الشركات بتحويل أرباحها إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة؛ فتزداد التدفقات النقدية بعد سداد الضريبة وتؤدي إلى زيادة قيمة الشركة.

ويُعد تطبيق الشركات لمبادئ وآليات حوكمة الشركات تطبيقاً فعالاً معززاً لمستوى الثقة والاطمئنان لدى مساهميها على استثماراتهم؛ إذ إن تطبيق حوكمة الشركات يعد مؤشراً على دراية الإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة، وبالتالي زيادة قدرتها على إدارة تلك المخاطر والحد منها؛ مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية مع مراعاة المعايير الأساسية للاستثمار. ويتمثل التساؤل الرئيس للدراسة في الآتي:

ما هو تأثير آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية كما يلي:

١. ما مفهوم التخطيط الضريبي؟ وأهميته؟ واستراتيجياته؟ وما ملامح النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما أهم العوامل المؤثرة على قيمة الشركة، ومدخل قياسها؟
٣. ما مفهوم حوكمة الشركات ومحدداتها؟ وما مستوى التزام المملكة العربية السعودية بتطبيقها؟
٤. ما مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي؟
٥. ما أثر ممارسة التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي؟
٦. ما أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) على العلاقة بين مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة للشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي؟

١,٣ هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في:

قياس تأثير آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي.

هذا، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال عدة أهداف فرعية تتمثل في الآتي:

١. التعرف على مفهوم التخطيط الضريبي وأهميته واستراتيجياته، ولامح النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية.
٢. التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قيمة الشركة، ومدخل قياسها.

٣. التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومحدداتها، ومستوى التزام المملكة العربية السعودية بتطبيقها.

٤. التعرف على مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي.

٥. قياس أثر ممارسة التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي.

٦. قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) على العلاقة بين مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة للشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي.

١,٤ أهمية الدراسة:

تُساهم الدراسة الحالية من **الناحية النظرية** في إثراء المكتبة العربية حول آليات حوكمة الشركات، وطرق قياس التخطيط الضريبي واستراتيجياته التي تلجأ إليها الشركات لتخفيض العبء الضريبي المستحق عليها؛ إذ تعتبر هذه الدراسة هي الأولى -على حد علم الباحثين- التي تقيس الدور المنظم لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في المملكة العربية السعودية، وعلى ذلك تساهم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية الموجودة حالياً حول هذا الدور بالتطبيق على الشركات السعودية غير المالية.

كما تساهم الدراسة الحالية في إيجاد آلية رقابة ذاتية للشركات تساعد على زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، فهي تسعى لتوفير عناصر الإدارة السليمة للشركات، وتفعيل تطبيق الأدوات الإشرافية التي تضبط الأداء في الشركة بما يعكس الوضع المالي الحقيقي لها دون أي تلاعب. كما تبرز أهمية الدراسة للمستثمرين الذين يسعون إلى الشركات التي تتمتع بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بصورة سليمة؛ لحماية مصالحهم في ظل وجود الشفافية والإفصاح الكامل عن المعلومات المالية في التوقيت المناسب.

ولأن حوكمة الشركات لها دور في تحسين العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة؛ فإن نتائج الدراسة الحالية تساهم في إثراء الأدب المحاسبي من خلال توثيقها لتأثير تطبيق بعض آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في البيئة السعودية؛ لمساعدة الشركات الاستثمارية على معرفة عناصر لائحة حوكمة الشركات الأكثر تأثيراً على قيمة الشركة؛ وذلك لتطبيقها بهدف تحسين الأداء المالي للشركة وتعظيم قيمتها مع ضبط عملية التخطيط الضريبي.

أما من **الناحية التطبيقية** فتقوم الدراسة بإجراء تقييم لتأثير استخدام آليات حوكمة الشركات التي تطبقها الشركات السعودية على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. كما تساعد نتائج الدراسة على ضبط أداء الشركات في البيئة السعودية ومعرفة مدى ممارستها لعملية التخطيط الضريبي.

وتتميز هذه الدراسة بأنها قامت بتحليل بيانات الشركات السعودية لفترة زمنية امتدت إلى ١٨ سنة؛ مما يؤدي إلى دقة النتائج التي تم الحصول عليها، وتحقيق فائدة كبيرة لكل من المستثمرين وأعضاء مجالس الإدارات والجهات التشريعية وواضعي السياسات والقوانين الضريبية في تخفيض

فجوة المعلومات وتحقيق مستوى أعلى من الشفافية، وتقديم مرجع استرشادي لخدمتهم في سوق الأوراق المالية عن طريق اكتشاف العوامل المسببة للتخطيط الضريبي وتأثيرها على قيمة الشركة، ومحاولة لتوضيح الحد الفاصل بين الممارسات القانونية وغير القانونية لتخفيض الضريبة المستحقة على الشركات.

بالإضافة إلى ذلك تتبع أهمية الدراسة من تقديم دليل تطبيقي حديث على أن آليات حوكمة الشركات -خاصة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة- لهم دور فعال في الحد من أضرار ممارسات التخطيط الضريبي وتحسين تأثيره على قيمة الشركات في البيئة السعودية، وبذلك تفيد الدراسة المنظمين والمستثمرين والمهنيين في إيجاد الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها تخفيض التأثير السلبي وزيادة التأثير الإيجابي لعمليات التخطيط الضريبي التي تلجأ إليها الشركات في بيئة الأعمال السعودية.

١,٥ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الاستنباطي لمراجعة وتحليل الأدب المحاسبي المتعلق بالتخطيط الضريبي، واستراتيجياته، ومفهوم قيمة الشركة ومدائل قياسها، ومفهوم حوكمة الشركات وآلياتها، بالإضافة إلى مدى إلزام المملكة العربية السعودية لتطبيق حوكمة الشركات، والعلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. وبناء على ذلك يتم بناء نموذج لقياس أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. كما تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي بغرض تطبيق النموذج المقترح باستخدام البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للشركات السعودية.

١,٦ تقسيم الدراسة:

يهدف الجزء التالي إلى بيان وتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم التخطيط الضريبي، وأهدافه، وأهميته، واستراتيجياته، وبيان مفهوم قيمة الشركة، وأنواعها، وطرق قياسها، وبيان مفهوم حوكمة الشركات وآلياتها، مع بيان تأثير آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، ثم بعد ذلك يكون استعراض للدراسات السابقة وتحليل نتائجها؛ لوضع واشتقاق فروض البحث، يلي ذلك توضيح لمنهجية الدراسة والنموذج التطبيقي، ثم تحليل ومناقشة النتائج واختبار الفروض التي يكون من خلالها عرض نتائج وتوصيات البحث، وتظهر قائمة المراجع في القسم الأخير من البحث.

٢. الجوانب النظرية للدراسة:

٢,١ التخطيط الضريبي:

يعد التخطيط الضريبي Tax Planning أحد أنواع التخطيط التي تمارسها الشركات بهدف تخفيض قيمة الضرائب المستحقة عليها بطرق قانونية، حيث عرفه سريع (٢٠٢٠) بأنه: "أداة تُستخدم للاستفادة القصوى من قوانين الضرائب المحلية ومن الاتفاقيات الدولية؛ للوصول إلى أدنى عبء ضريبي في ضوء القوانين المطبقة؛ أي أنه فن ترتيب شؤون الممول بعدة طرق تفيد في تأجيل أو تجنب أداء الضريبة من خلال توظيف استراتيجيات فعالة في مجال التخطيط الضريبي، ويهدف إلى توفير موارد مالية يمكن استخدامها في الإنفاق، أو الادخار، أو الاستثمار".

ويتمثل الهدف الرئيس لعملية التخطيط الضريبي في تعظيم الربح بعد الضريبة؛ فالتخطيط الضريبي الفعال يؤدي إلى تخفيض الضرائب خلال فترة التخطيط، وهذه الفترة قد تكون عامًا أو أكثر؛ مما يساهم في تخفيض الالتزامات الضريبية مع حدوث وفورات ضريبية (Mgammal and Ismail; 2015؛ محمد، ٢٠١٨).

كما أن التخطيط الضريبي له أهمية كبيرة على مستوى الشركة؛ فإنه يساعدها على ترشيد القرارات المالية، وتخفيض العبء الضريبي، وتحسين قيمتها السوقية من خلال زيادة قدرتها على استثمار وإدارة أصولها بكفاءة وفعالية كبيرة من خلال وضع خطة شاملة لكل من الجوانب المالية والجوانب المتعلقة بإدارة العبء الضريبي. كما يعمل التخطيط الضريبي على حث الشركة على إدارة الأعباء الضريبية بصورة ذات كفاءة والعمل على سهولة وضمان الرقابة على سير الخطة المالية (خويره، ٢٠٠٤؛ عمارة، ٢٠١٧).

ويوجد أنواع مختلفة للتخطيط الضريبي يتم تحديدها وفقاً لعدة معايير، منها التخطيط الضريبي من جانب الممولين، والذي يمكن أن يكون مشروعاً أو غير مشروع (سريع، ٢٠٢٠؛ عبد اللطيف، ٢٠١٥)، والتخطيط الضريبي وفقاً لنطاقه، والذي يمكن أن يكون محلياً، أو دولياً (بلوم وآخرين، ٢٠٢٠؛ بوقرورة وبن عمارة، ٢٠١٧؛ يوسف، ٢٠١٩).

وتعتمد الشركات على عدة استراتيجيات في عملية التخطيط الضريبي، منها استراتيجية تغيير الشكل القانوني للشركات (أحمد والعامري، ٢٠١٨) وسياسة التمويل المتبعة في الشركة (خلف، ٢٠١٧). كما يمثل تطبيق حوكمة الشركات إحدى الاستراتيجيات التي تلجأ إليها عند القيام بعملية التخطيط الضريبي (علي ومنصور، ٢٠١٣؛ محمد، ٢٠٢٠/٢٠١٩). بالإضافة إلى ذلك قد تلجأ الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح كاستراتيجية لعملية التخطيط الضريبي؛ بهدف إظهار ربح الشركة على غير حقيقته في التقارير المالية، ويكون غير مطابق للنشاط الفعلي للشركة (الباز، ٢٠١٧؛ الهواري، ٢٠١٩؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠١٩).

ووفقاً للمادة الأولى من لائحة ضريبة الدخل فإن الوعاء الضريبي في المملكة العربية السعودية يحتسب لشركة الأموال المقيمة بشكل مستقل عن الوعاء الضريبي للشركات التابعة لها، ولا يدخل ضمن الوعاء نصيبها من الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استثماراتها التي يتم التصريح عنها. كما حددت الدخول المعفاة من ضريبة الدخل وفقاً للمادة السابعة؛ فإنها تعفي التوزيعات النقدية والعينية المستحقة عن استثمارات الشركة بشرط أن تكون استثمارات الشركة في رأس مالها تعادل ١٠٪ أو أكثر خلال السنوات التي تم التوزيع فيها (الهيئة العامة للزكاة والدخل، ٥١٤٤٠).

٢،٢ النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية والتخطيط الضريبي:

يشتمل النظام الضريبي السعودي على حوافز ضريبية عديدة تشجع الشركات العاملة بالمملكة على استخدامها للقيام بالتخطيط الضريبي لتخفيض الالتزامات الضريبية المستحقة عليهم باستخدام الثغرات القانونية في التشريعات الضريبية بالمملكة وفقاً للائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي، والواردة في نصوص المادة السابعة، والثامنة، والتاسعة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، والسابعة عشرة (الهيئة العامة للزكاة والدخل، ٥١٤٤٠)، وذلك على النحو التالي:

نصت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي على "تحديد الدخول المعفاة من الضريبة، والتي تنحصر في الإعفاء الضريبي للمكاسب الرأسمالية المتحققة من التخلص من الأوراق المالية المتداولة في السوق المالية في المملكة؛ سواء من خلال البيع أو التداول، والإعفاء الضريبي للمكاسب الرأسمالية المتحققة من التخلص من الأوراق المالية المتداولة في سوق مالية خارج المملكة؛ سواء بالبيع أو التداول، بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي للتوزيعات النقدية وكذلك التوزيعات العينية المستحقة عن استثمارات شركة أموال مقيمة في شركات مقيمة أو غير مقيمة بشرط أن تكون استثمارات شركة الأموال المقيمة في رأس مال الشركة المستثمر فيها ١٠٪ أو أكثر خلال السنوات التي تم التوزيع عنها، وأن تستمر ملكية هذه الاستثمارات والمحددة بنسبة ١٠٪ كحد أدنى لمدة سنة أو أكثر خلال السنة التي تم التوزيع عنها".

ونصت المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي على أنه "لا يتم احتساب ربح أو خسارة الأصول التي تخضع للاستهلاك بموجب النظام عند التخلص منها، ولا يتم احتساب ربح أو خسارة عند نقل أصل من شركة أموال إلى شركة أموال أخرى تقع ضمن مجموعة شركات أموال واحدة". ويمكن القول أن نص هذه المادة يعتبر حافزاً مشجعاً للشركات للقيام بعملية التخطيط الضريبي من خلال نقل الأصول من شركة إلى شركة أخرى تابعة للمجموعة.

ونصت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي على "تحديد المصروفات التي يجوز خصمها لتحديد الدخل الخاضع للضريبة؛ ومنها: المصاريف العادية والضرورية لتحقيق الدخل الخاضع للضريبة، وعوائد القروض المتكبدة خلال السنة، والديون المعدومة حسب الضوابط، ومصاريف البحوث والتطوير المتكبدة في المملكة خلال السنة الضريبية المرتبة بتحقيق الدخل الخاضع للضريبة". ويمكن القول أن جميع هذه الطرق المحاسبية التي تستخدم في خصم المصروفات تعتبر حوافز تشجع الشركات على اللجوء إليها في عملية التخطيط الضريبي بهدف تخفيض الالتزامات الضريبية المستحقة عليهم وفقاً للتشريعات الضريبية داخل المملكة.

ونصت المادة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي على أنه "لا يعدد بأرباح تحويل العملة الناتجة عن إعادة التقييم للأغراض الضريبية. في حين نصت المادة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي على أن التعويض عن تلف بضاعة يُعد إيراداً يخضع للضريبة، في حين أن التعويض عن تلف أصل من الأصول الثابتة يُعد تخلصاً من الأصل". ويمكن القول أن الشركات تلجأ إلى تخفيض التزاماتها الضريبية من خلال استغلال بنود قانون ضريبة الدخل التي يسهل العمل على أساسها داخل المملكة.

ونصت المادة السابعة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي على أنه "لا يتم إخضاع دخل شركة الأشخاص للضريبة ويوزع هذا الدخل على الشركاء في الشركة الذين يخضعون للضريبة بصفتهم الشخصية". ويمكن القول أن هذا يعد صورة من صور التخطيط الضريبي التي تستفيد منها الشركات لتخفيض أعبائها والتزاماتها الضريبية.

٢,٣ قيمة الشركة:

بعد مفهوم القيمة أحد المؤشرات التي تدل على الكفاءة المالية للشركة، حيث تُشير القيمة إلى المبلغ الذي يدفع مقابل الحصول على أصل أو الحق في الحصول على عوائد مستقبلية نتيجة استخدام هذا الأصل، والذي يقوم بتحديد خبير مختص في عملية التقييم للوصول إلى سعر مناسب يرضي كل الأطراف (عباسي، ٢٠١٦).

وقد قدمت بعض الدراسات السابقة مفهوماً لقيمة الشركة في ضوء الهدف الذي تسعى إليه كل شركة؛ إذ إن الهدف الرئيس لأي شركة هو تحقيق أقصى قيمة لسعر السهم؛ بحيث يكون هدف تعظيم القيمة أشمل من تعظيم ربحية الشركة. فقد ذكر محمد (٢٠١٨) أن القيمة السوقية للشركة تتوقف على سعر بيع الأسهم في سوق المال مع مراعاة معدلات الخصم المناسبة للتدفقات النقدية المتوقعة أو المحتملة في المستقبل. كما أشار إبراهيم (٢٠٢٠) إلى أن قيمة الشركة ترتبط بحجم الربح الذي تحققه أصولها عندما يتم إدارتها بشكل متكامل وشامل. كما أشار علي (٢٠٢١) إلى أن قيمة الشركة تمثل المقابل المالي المقدر كسعر عادل للتنظيم الاقتصادي محل التقييم الذي يستهدف تحقيق مستوى مُرضٍ من الأرباح.

ووفقاً لمفهوم قيمة الشركة الذي سبق، يمكن القول أنها عبارة عن قيمة موارد الشركة -سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة- التي تعبر عن سمعتها داخل السوق المالي الذي توجد فيه، ومدى قدرتها على الاستمرار والمنافسة داخله، وتتحدد هذه القيمة وفقاً لسعر سهم الشركة في السوق المالي حالياً ومستقبلاً، ويكون تقييم الشركة في السوق المالي من خلال تحديد قيمة الشركة.

كما يعد مفهوم قيمة الشركة مؤشراً لمدى قدرتها على الاستمرار في تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، بالإضافة إلى أنها تعد مؤشراً للتعبير عن كفاءة أداء الشركة وتقييم كفاءة الاستثمارات بها (السيد، ٢٠١٧). وبناءً على ذلك، يُعد تعظيم قيمة الشركة استراتيجية تتبعها الشركة لتعظيم القيمة الحالية لاستثمارات أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، مع تحديد القرارات الاستثمارية التي تزيد القيمة السوقية في سوق الأوراق المالية (حامدين، ٢٠١٩). ويمكن القول أنه يمكن تعظيم قيمة الشركة من خلال اتباع استراتيجية طويلة المدى تتمثل في الاهتمام بالوضع التنافسي للشركة في سوق الأوراق المالية المسجلة فيه، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، حتى تتفادى الخطر الذي قد تتعرض له.

وهناك عدة قيم للشركة في السوق المالي، منها: القيمة السوقية، وهي القيمة التي تعبر عن قيمة سهم الشركة في سوق المال (النعيمي، ٢٠١٨؛ رزق، ٢٠١٩)، والقيمة الحقيقية *intrinsic value*، وهي القيمة التي تحدد بواسطة رأي خبراء محايدين، وتكون بناءً على عدة خصائص ترتبط بقدررة الشركة على تحقيق الأرباح والاستثمار وما يرتبط به من خطر (الحمودي والنعيمي، ٢٠١٦؛ حسانين، ٢٠٠٩)، والقيمة الدفترية، وهي القيمة التي تعبر عن قيمة الأصول والخصوم، كما تمثلها البيانات المحاسبية، وهي دائماً ما يعبر عنها ببيانات تاريخية (النسور، ٢٠٢٠)، وقيمة التصفية *liquidation value*، وهي القيمة التي تعبر عن قيمة الشركة عند تصفية نشاطها (محيمد، ٢٠١٨؛ يوسف، ٢٠١٧).

وهناك عدة أهداف رئيسية يرغب المستثمرون في تحقيقها من خلال تقدير وقياس قيمة الشركة التي يستثمرون أموالهم فيها، ويتمثل أهمها في توفير المعلومات والبيانات اللازمة عن خصائص الشركة ومركزها المالي، فيستفاد منها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وتحقيق عملية الاندماج بين الشركات لتحديد مدى قدرتها على الاستمرار في السوق المالي، وتعظيم قيمة الشركة من خلال معرفة مقدار الأرباح التي تحققها الشركة، وأخيراً تعظيم سعر سهم الشركة في السوق المالي بما يضمن استمرار بقائها فيه (النعيمي، ٢٠١٨؛ بحري، ٢٠١٢).

وتوجد عدة مداخل أساسية يُعتمد عليها عند تحديد قيمة الشركة، ويعتمد كل مدخل منها على مفهوم محدد يكون من خلاله تحديد قيمة الشركة. ويتمثل أهم مدخلين في المدخل المحاسبي ومدخل القيمة السوقية. ويعتبر المدخل المحاسبي accounting approach أو المدخل الدفترية أو مدخل التكلفة التاريخية للأصول، أيسر مداخل تحديد قيمة الشركة، والذي يعتمد على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، حيث يعتمد على البيانات التاريخية المدرجة في التقارير المالية (علي، ٢٠١٧؛ مشكور، ٢٠١٩). ومن أهم المؤشرات والمقاييس التي يستخدمها المدخل المحاسبي لقياس قيمة الشركة: مقياس الربح المحاسبي (Chotimah and Wulansari, 2019) ومؤشر العائد على الأصول ROA (Nguyen et al., 2017؛ عوض الله والشريف، ٢٠١٦).

أما المدخل الآخر لقياس قيمة الشركة فهو مدخل القيمة السوقية market value approach، والذي يعتمد على سعر سهم الشركة في سوق الأوراق المالية في التقييم واعتباره القيمة العادلة للشركة (Ahmad et al., 2020؛ علي، ٢٠١٧؛ مشكور، ٢٠١٩؛ يوسف، ٢٠١٧). ومن المؤشرات والمقاييس التي يستخدمها مدخل القيمة السوقية مؤشر معدل العائد العادي على السهم security return (الغانمي، ٢٠١٥)، ومؤشر Tobin's Q (عبده، ٢٠٢٠)، ومقياس القيمة السوقية المضافة market value added (MVA) (بوخلخال وثابت، ٢٠٢١؛ عبده، ٢٠٢٠)، ومدخل التدفقات النقدية المخصومة discounted cash flows approach (شحم ومشجل، ٢٠١٩؛ صيام وعبدالعال، ٢٠٢٠).

وتستخدم الدراسة الحالية مؤشر Tobin's Q لقياس قيمة الشركة والذي يقوم بقياس الأداء طويل الأجل للشركة من خلال استخدام البيانات والمعلومات السوقية والمحاسبية للشركة، حيث يتم حساب قيمة هذا المؤشر من خلال مجموع القيمة السوقية للأسهم العادية والممتازة والقيمة الدفترية لإجمالي الديون مقسوماً على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول (عبده، ٢٠٢٠). وإذا كان هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح فيدل على الأداء الجيد للشركة وتكون الربحية مرتفعة؛ مما ينعكس على تشجيع الاستثمار في الشركة، أما إذا كانت القيمة أقل من الواحد الصحيح فيدل على الأداء السلبي للشركة وانخفاض الربحية؛ فينعدم جدوى الاستثمار فيها ويهرب المستثمرون (Florio and leoni, 2017؛ إبراهيم، ٢٠٢٠؛ الصيرفي، ٢٠١٦).

٢،٤ حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات إطاراً من القواعد والممارسات والقوانين التي تطبقها الشركة؛ بهدف تحقيق الشفافية والنزاهة في العلاقة بين كل من الإدارة التنفيذية للشركة وأصحاب المصالح الآخرين المتمثلين في المساهمين والعملاء والموردين والحكومة والمجتمع؛ مما يحقق التوازن وتجنب تعارض المصالح بينهم (Elston, 2019; Suhadak et al., 2019).

وقد سعت المملكة العربية السعودية إلى تطبيق منهج حوكمة الشركات والاستفادة منه في تحسين وتنظيم بيئة الأعمال الاقتصادية للمملكة، والحد من حدوث الأزمات المالية التي قد تعصف بالاقتصاد السعودي ضمن إطار سعي المملكة لمواكبة التطورات والتغيرات المتسارعة؛ سواء على مستوى المملكة، أو على المستوى الدولي. وترجع بداية تطبيق حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية إلى عام ٢٠٠٦م، حيث قامت هيئة السوق المالية السعودية بإصدار أول لائحة لحوكمة الشركات السعودية بالقرار رقم (٢٠٠٦-٢١٢-١) بتاريخ ٢١/١٠/١٤٢٧هـ الموافق ١٢/١١/٢٠٠٦م. وقد هدفت هذه اللائحة إلى بيان القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق؛ من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات حوكمة الشركات التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح الآخرين. وتكونت هذه اللائحة من ١٩ مادة موزعة على ٥ أبواب. وقد كان تطبيق مواد اللائحة اختيارياً من قبل الشركات في المملكة العربية السعودية وليس إجبارياً، ثم بعد ذلك تدرجت هيئة السوق المالية السعودية في إلزام تطبيق بعض مواد هذه اللائحة، وقد استمر تطبيق هذه اللائحة حتى نهاية عام ٢٠١٦م (هيئة السوق المالية، ٢٠٠٦). ويشار إلى هذه اللائحة بعبارة "لائحة حوكمة الشركات القديمة" أو "لائحة حوكمة الشركات (٢٠٠٦)" عند ورودها لاحقاً في الدراسة الحالية.

ومع توجه المملكة إلى تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS فقد تم إصدار لائحة جديدة لحوكمة الشركات عام ٢٠١٧م بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٣-٥٧-٢٠١٩ بتاريخ ١٥/٩/١٤٤٠هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠١٩م. وقد كان تطبيق هذه اللائحة الجديدة إلزامياً على كافة الشركات إلا في بعض النصوص القليلة التي تركتها اللائحة اختيارية، وذلك وفقاً لما تضمنه الباب العاشر من لائحة حوكمة الشركات المعدلة (هيئة السوق المالية السعودية، ٢٠١٩). ويشار إلى هذه اللائحة بعبارة "لائحة حوكمة الشركات الجديدة" أو "لائحة حوكمة الشركات (٢٠١٧)" وتعديلاتها عند ورودها لاحقاً في الدراسة الحالية. كما أن الفقرات التي تُذكر من هذه اللائحة الجديدة تكون طبقاً لآخر التعديلات التي أُجريت حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية.

وفي لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها تم تعريف حوكمة الشركات بأنها: "القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها، وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها؛ بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال".

ويتضمن هذا المفهوم عدة عناصر أساسية خاصة بحوكمة الشركات تتمثل في أنها عبارة عن قواعد تحكم عملية قيادة وتوجيه وإدارة الشركة، كما أنها تمثل مجموعة من الآليات التي تختص بتنظيم العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة والمساهمين، ومجموعة من الإجراءات التي تسهل عملية اتخاذ القرارات بصورة أكثر شفافية ومصادقية، وذلك بغرض حماية حقوق المساهمين وتحقيق العدالة والشفافية في بيئة الأعمال.

ويتمثل الهدف العام لحوكمة الشركات في المساعدة على بناء هيكل تنظيمي تسوده الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، مع تحقيق الاستقرار المالي ونزاهة العمل، وتحقيق النمو المستدام للشركة، وتحقيق هذا الهدف من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية (المالية والإدارية) للشركات، وزيادة قدرتها التنافسية في سوق الأعمال، والرقابة الفعالة على أداء الشركات،

ودعم المساءلة المحاسبية والإدارية بها، وتعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ المتعارف عليها، وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات، وحماية أصول الشركات، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح مع تحسين الصورة الذهنية للشركة، وتحقيق النزاهة والشفافية والعدالة في كافة تعاملات الشركة، وتنظيم العلاقة بين الأطراف الداخلية المتمثلة في مجلس الإدارة، والأطراف الخارجية المتمثلة في المساهمين، والأطراف ذوي العلاقة بالشركة، والمساعدة على حماية حقوقهم (Al-ahdal et al., 2020؛ الطحان ومحمود، ٢٠٢٠؛ طه وآخرين، ٢٠١٩؛ محمد، ٢٠١٩). كما تعظم حوكمة الشركات قيمة الشركة في السوق المالي من خلال تعزيز الربحية وتحقيق الاستقرار والنمو (عصر وآخرين، ٢٠٢١).

وتتضمن حوكمة الشركات عدة آليات يتم تصنيفها عادة إلى آليات داخلية وأخرى خارجية. وتتمثل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في مجموعة القواعد والوسائل التي تتم داخل الشركة للرقابة والإشراف الفعال على الممارسات التي تتخذها الإدارة التنفيذية بهدف زيادة جودة التقارير المالية، وضمان الحفاظ على مصداقية التقارير المالية (خليل ونور الدين، ٢٠١٩؛ كراد، ٢٠١٦).

وتتمثل أهم آليات حوكمة الشركات الداخلية في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. ويعد مجلس الإدارة السلطة المسؤولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات، ومتابعة أداء الشركة وفقاً لنظامها الأساسي. ووفقاً لنظرية الوكالة؛ فإن مجلس الإدارة يعد الآلية المناسبة للحد من فساد المديرين التنفيذيين، ودفعهم للعمل لمصلحة المساهمين والملاك وأصحاب المصلحة، وذلك من خلال استخدام أنشطة الضبط والمراقبة؛ إذ يمتلك مجلس الإدارة السلطة القانونية لمراقبة أعمال الإدارة التنفيذية وتقييم أدائها (خليل ونور الدين، ٢٠١٩). ووفقاً للمادة الثامنة من لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها فإنه "يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للتصويت التراكمي؛ بحيث لا يجوز استخدام حق التصويت للسهم أكثر من مرة واحدة" (هيئة السوق المالية، ٢٠١٧).

وتتمثل أهم خصائص مجلس الإدارة في حجمه واستقلاليته. وقد أشارت المادة السادسة عشرة والسابعة عشرة من لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها إلى أنه "يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة، ولا يزيد عن أحد عشر عضواً؛ بحيث يتناسب عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، وأن تكون غالبية من الأعضاء غير التنفيذيين". في حين أشارت المادة السادسة عشرة من لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها إلى أنه "يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر. كما نصت المادة العشرون على عوارض الاستقلال؛ بحيث يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة المستقل قادراً على ممارسة مهامه وإبداء آرائه بموضوعية وحيادية تامة بهدف تحقيق مصالح الشركة؛ حيث يتم إجراء تقييم سنوي لمدى تحقق استقلال العضو والتأكد من عدم وجود علاقات تؤثر عليه" (هيئة السوق المالية، ٢٠١٧).

أما بالنسبة إلى لجنة المراجعة، فإنها عبارة عن لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة يكون هدفها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته، والتأكد من سلامة الرقابة الداخلية، وضبط جودة التقارير المالية (عبد الفتاح، ٢٠١٣). ويُعد وجود لجنة المراجعة أحد عوامل تقييم مستويات الحوكمة التي تطبق في الشركة؛ إذ تقوم بدور فعال في ضمان جودة التقارير المالية، وزيادة مستوى الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال الإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للشركة، والعمل على التزام الشركة بمعايير التقرير المالي الدولية (Almaqtari et al., 2021)؛ بحيث،

٢٠١٨؛ عبد الفتاح، ٢٠١٣). ووفقاً للمادة الرابعة والخمسين من لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها فإنه "يتم تشكيل لجنة مراجعة بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة؛ بحيث لا تضم أيًا من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وأن يكون بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية".

وتتمثل أهم خصائص لجنة المراجعة أيضًا في حجمها واستقلاليتها. وقد تم تخصيص المادة (٥٤) من لائحة حوكمة الشركات السعودية (٢٠١٧) وتعديلاتها للحديث عن تكوين لجنة المراجعة، حيث أشارت الفقرة (أ) من هذه المادة إلى أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، وأن يكون من بين أعضائها عضواً واحداً على الأقل مستقل. بينما أشارت الفقرة (ب) إلى أنه يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً، إلا أن هذه الفقرة فقرة استرشادية.

أما الآليات الخارجية لحوكمة الشركات فهي عبارة عن مجموعة الوسائل التي تختص بالمراقبة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيون على الشركة؛ بهدف التأكد من تحمل الشركة لمسؤولية توجيه أنشطتها بطريقة مناسبة لجميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الدولة للتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة (خليل ونور الدين، ٢٠١٩؛ كراد، ٢٠١٦). وتتمثل أهم آليات حوكمة الشركات الخارجية في المراجعة الخارجية، والتي تحد من التعارض بين الملاك والإدارة التنفيذية، والحد من الفساد المالي في الشركة، والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، من خلال المساهمة في زيادة جودة تقارير المراجعة، وزيادة ثقة المستخدمين فيها (عز الدين وحسين، ٢٠١٩).

٢,٥ أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة:

إن استخدام الشركة لعملية التخطيط الضريبي يؤثر على قيمتها إما بشكل مباشر من خلال تخفيض المدفوعات الضريبية، أو بشكل غير مباشر من خلال التأثير على القرارات المالية التي تتخذها الشركة، وقد أشار محمد (٢٠١٨) إلى أنه يجب على الشركات عند اتخاذ أي قرار مراعاة أثر هذا القرار على قيمتها السوقية. ويحكم العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة ثلاثة أنواع من القرارات؛ هي: القرارات التمويلية، والقرارات الاستثمارية، وقرارات توزيع الأرباح.

وبالنسبة إلى القرارات التمويلية فإنها تُعد من أهم القرارات التي تتخذها الشركة؛ إذ تتضمن تحديد هيكل التمويل الذي يكون من خلاله مزج الديون وحقوق الملكية. ويؤثر اختيار الشركة هيكل التمويل الأمثل على قيمتها من خلال الوفورات الضريبية التي تحققها من خلال التمويل عن طريق الديون (العمار وغيا، ٢٠١٨). لذلك تتجه الشركات إلى تجنب الضريبة من خلال الاعتماد على هيكل تمويل تزيد فيه نسبة التمويل بالديون، بحيث يؤدي ارتفاع مصروفات التمويل إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة؛ مما ينعكس أثره على تخفيض المدفوعات الضريبية (أحمد والعامري، ٢٠١٨؛ بني خلف، ٢٠١٧؛ يوسف، ٢٠١٩).

وبالنسبة للقرارات الاستثمارية فإنه يجب على الشركة توفير مقدار مناسب من السيولة المالية لتتمكن من الاستثمار في الفرص الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الموجبة (الربيعي والعطوي، ٢٠١٨)، وكذلك الاستثمار في مجالات معفاة من الضريبة، مثل الاستثمار في شراء الأسهم (يوسف، ٢٠١٩)، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للشركة وضمائها واستمراريتها وتوسعها في الأنشطة الاقتصادية عن طريق تحسين البيئة الاستثمارية طويلة المدى (أحمد والعامري، ٢٠١٨). ويؤدي كل ذلك بالتأثير في النهاية على قيمة الشركة.

أما بالنسبة إلى قرار توزيع الأرباح، فإنه يتعلق بتوزيع الأرباح المحققة، أو باحتجاز جزء منها بهدف استخدامها في مشروعات استثمارية (غازي، ٢٠١٥). ويعد مقدار الأرباح واستقرارها وطريقة توزيعها مؤشراً هاماً في تقييم الشركة في السوق المالي، والتعرف على مدى العرض والطلب على أسهمها، نظراً لأنه يؤثر على الجوانب الاستثمارية والتمويلية للشركة. فمن حيث تأثير قرار توزيع الأرباح على الجوانب الاستثمارية لأنه إذا قررت الشركة استثمار مبالغ الأرباح بدلاً من توزيعها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الموارد الداخلية للشركة؛ مما يقلل من اعتمادها على الأموال الخارجية، أما في حالة توزيعها أرباحاً كبيرة فيحدث العكس، ومن ثم التأثير على عملية الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الشركة (زلوم والشعار، ٢٠١٥؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ عيطة، ٢٠٢٠). أما من حيث تأثير قرار توزيع الأرباح على الجوانب التمويلية، فإن الهيكل التمويلي للشركة يؤثر على سياستها في توزيع الأرباح، فإن الشركة ذات الرافعة المالية العالية تكون متحفظة في توزيع الأرباح نتيجة وجود قيود يفرضها عليها الدائنون، فيتم توجيه الجزء الأكبر من الأرباح إلى تسديد الديون وفوائدها بدلاً من توزيعها على المساهمين، في حين يحدث العكس عند انخفاض الرافعة المالية؛ من أجل استمرارية قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة وزيادة قيمتها في سوق المال (عليوي، ٢٠١٩).

٢،٦ أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة:

تعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمارات وحماية حقوق جميع الأطراف المتعلقة بالشركة، ويكون ذلك من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب، والمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة بالشركة (خليل ونور الدين، ٢٠١٩). ويشير Kovermann and Velte (2019) إلى أن التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات له تأثير على توجيه التجنب الضريبي للوصول إلى المستوى الأمثل بالشركة، من خلال زيادة التجنب الضريبي وجعل الشركة أكثر ربحية، والحد من مستوى التجنب الضريبي عندما لا تتعدى المخاطر مستوى المنافع المحققة. كما أشار كل من Bashiru et al. (2020)، وعبد الرحمن (٢٠١٨) إلى أن آليات حوكمة الشركات لها دور رقابي وضابط لعملية التخطيط الضريبي التي تمارسها الشركات؛ مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي على قيمة تلك الشركات.

وفيما يخص أثر مجلس الإدارة على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، فإنه يتمثل في الأساس في قيام مجلس الإدارة باختيار وتنفيذ الاستراتيجيات الضريبية التي تتبعها للشركة (عبد الستار، ٢٠١٩)، وهو الأمر الذي يتأثر بطبيعة الحال بحجم هذا المجلس واستقلاليتيه.

وفيما يخص أثر حجم مجلس الإدارة، فهناك هناك اختلاف في نتائج الدراسات السابقة حول تأثيره على ممارسة عملية التخطيط الضريبي، ومن ثم قيمة الشركة. فقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على التخطيط الضريبي، حيث إنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى وجود فرصة لحدوث تعارض في الآراء واختلافها؛ مما يؤثر سلباً على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة (Oyesola and Adelabu, 2017؛ محمد، ٢٠١٨). كما أن تنوع خبرات أعضاء مجلس الإدارة وخلفياتهم المهنية يمكن أن يؤدي إلى تخفيض ممارسات التخطيط الضريبي السلبية، وتشجيع توظيف الممارسات الإيجابية للتخطيط الضريبي (الباز، ٢٠٢١؛ عبد الستار، ٢٠١٩؛ علي، ٢٠٢٠).

في حين توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن حجم مجلس الإدارة، يمكن أن يكون له أثر إيجابي على التخطيط الضريبي والإشراف على تنفيذه؛ لذا فإن له دورًا في الحد من السلوك الإداري الانتهازي، ومستوى التجنب الضريبي، وبالتالي التأثير على قيمة الشركة (Hoseini and Gerayli, 2019; Bashiru et al., 2020).

إلا أن هناك بعض الدراسات السابقة الأخرى التي توصلت إلى أن حجم مجلس الإدارة، ليس له أثر على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، إذ إن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة أو قلته في الإطار المسموح به في القانون لا يكون لها تأثير معنوي ملحوظ على ممارسات الشركة لتخفيض مبلغ الضريبة المستحق عليها؛ سواء بصورة قانونية عن طريق عملية التخطيط الضريبي، أو بصورة غير قانونية عن طريق عملية التهرب الضريبي (Chytis et al., 2020; Israel and Ebimobowei, 2021; Kadir, 2018; عبد الرحمن، ٢٠١٨).

أما فيما يخص أثر استقلالية مجلس الإدارة، فإن ارتفاع نسبة استقلاليته يُعد مؤشرًا على جودة بيئة حوكمة الشركات وحوث توازن داخل مجلس الإدارة، نظرًا لما يتصف به الأعضاء المستقلون من الاستقلالية والكفاءة؛ مما يساعدهم على أداء وظائفهم الرقابية، والحد من ممارسات التخطيط الضريبي (Armstrong et al., 2015). وتوصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين له تأثير مباشر على التخطيط الضريبي، حيث إنه يعمل على زيادة الدور الرقابي على قرارات مجلس الإدارة، ومن ثم تخفيض ممارسات التخطيط الضريبي السلبية، مع دعم ممارسات التخطيط الضريبي الإيجابية التي تهدف إلى تعزيز سمعة الشركة ومكانتها في المجتمع، ومن ثم تعظيم ثروة الملاك، وهو ما يعني تأثيره على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة (Chytis et al., 2020; عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ عبد الستار، ٢٠١٩؛ عمارة وآخرين، ٢٠١٧؛ محمد، ٢٠١٨؛ موسى، ٢٠٢٠). وعلى العكس من ذلك فقد توصل (Kadir (2018 إلى وجود تأثير سلبي لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على مستوى التجنب الضريبي، نتيجة ضبط سلوكيات الإدارة التنفيذية، وتخفيض ممارسات التجنب الضريبي غير القانونية.

وبالإضافة إلى حجم واستقلالية مجلس الإدارة، فإن زيادة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة يؤدي إلى سعيه إلى الحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة الاهتمام بالتخطيط الضريبي الجيد، إلا أنه مع وصول هذه الملكية لنسبة معينة فقد يؤدي ذلك إلى اتباع عمليات التخطيط الضريبي غير القانونية بهدف التهرب من دفع الضريبة المستحقة، بالإضافة إلى إخفاء الأداء الفعلي للشركة، وبالتالي التأثير على قيمة الشركة (سريع، ٢٠٢٠).

كما يوجد تباين في نتائج الدراسات السابقة حول تأثير خصائص لجنة المراجعة على ممارسة الشركة لأنشطة التخطيط الضريبي، وانعكاس ذلك على قيمة الشركة واستمراريتها في سوق المال، فقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي للجنة المراجعة والمساهمة في الحد من التهرب الضريبي (Sunarto et al. 2021؛ جمعة، ٢٠١٩)، في حين توصلت بعض الدراسات السابقة الأخرى إلى عدم وجود تأثير للجنة المراجعة على التجنب الضريبي، وأن التجنب الضريبي يؤثر سلباً على قيمة الشركة (Tehupuring, 2016)، والى عدم وجود تأثير للجنة المراجعة على ممارسات التهرب الضريبي (Israel and Ebimobowei, 2021).

وفيما يخص حجم لجنة المراجعة، فقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن زيادة حجم لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة جودة مراجعة التقارير المالية، ومن ثم ضبط ممارسة التخطيط الضريبي، وبالتالي التأثير على قيمة الشركة (محمد، ٢٠١٨)، كما أن له تأثير على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وعوائد أسهم الشركة (يوسف، ٢٠١٩). في حين توصلت بعض الدراسات السابقة الأخرى إلى أن زيادة حجم لجنة المراجعة كلما تعددت وجهات النظر المختلفة؛ مما يؤثر على جودة التقارير المالية، وبالتالي انخفاض شفافيته ومصداقيته، الأمر الذي يؤثر ذلك سلباً على قيمة الشركة (عبد الفتاح، ٢٠١٣).

أما فيما يخص استقلالية لجنة المراجعة، فقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى وجود تأثير إيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، بسبب زيادة جودة عملية مراجعة التقارير المالية (محمد، ٢٠١٨)، وذلك بسبب تخفيض الممارسات السلبية للتخطيط الضريبي نتيجة زيادة الدور الرقابي داخل الشركة (عبد الستار، ٢٠١٩؛ علي، ٢٠٢٠)، وكذلك تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركة (الحيارى، ٢٠١٧؛ طه وآخرين، ٢٠١٩)؛ مما يؤثر على قيمتها أمام أصحاب المصالح. وفي ذات السياق فقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن ارتفاع استقلالية لجنة المراجعة ومن ثم زيادة جودة مراجعة التقارير المالية، يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن أي مخالفات، وهو ما يؤدي إلى خفض عمليات التهرب الضريبي (Israel and Ebimobwei, 2021).

٣. الدراسات السابقة وبناء الفروض:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة في موضوع الدراسة الحالية إلى ثلاثة محاور هي:

٣,١ الدراسات السابقة المتعلقة بمستوى ممارسة التخطيط الضريبي:

هدفت دراسة خويره (٢٠٠٤) إلى التعرف على ممارسات التخطيط الضريبي في عينة مكونة من ١١٢ شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى بداية عام ٢٠٠٤م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين مدى التزام وممارسة الشركة للمزايا العامة التي منحها قانون ضريبة الدخل وبين تخفيض العبء الضريبي، كما تبين أن الشركات تمارس إجراءات مالية ومحاسبية وإدارية لتقليل العبء الضريبي عليها حسب القانون المطبق.

وهدفت دراسة علي وعبد الرحمن (٢٠١٤) إلى استطلاع رأي عينة مكونة من ٣٠ من المحاسبين والمراجعين الداخليين والمديرين الماليين والإداريين بالشركات المساهمة السودانية، حول مدى ممارسة الشركات المساهمة السودانية لعمليات التخطيط الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات السودانية تستفيد من المزايا والحوافز الضريبية من خلال ممارستها لعمليات التخطيط الضريبي.

واعتمدت دراسة (Mgammal and Ismail (2015) على المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات التخطيط الضريبي بهدف التعرف على جوانب التخطيط الضريبي من حيث المفهوم والخصائص والمقاييس المستخدمة لقياسه ومداخل التخطيط الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تلجأ للتخطيط الضريبي للاستفادة من ثغرات وخصائص قانون الضرائب التجارية، وأن من أهم الأساليب التي تتبعها الشركات في عملية التخطيط الضريبي تحويل الدخل، وتعديل خصائص الدخل والهيكل التنظيمي، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية التي تحصل عليها بعض الشركات دون غيرها.

وهدفت دراسة الشيخ (٢٠١٦) إلى التوصل لإطار مقترح للحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفي عند المحاسبة الضريبية لشركات القطاع الخاص التي أسندت إليها عمليات المشاركة مع الحكومة في ظل القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠ بمصر، وذلك بالتطبيق على عينة بلغت ٥٥ مشاهدة من التابعين لمأموريات ضرائب الاستثمار والشركات المساهمة والمركز الضريبي لكبار الممولين. وتوصلت الدراسة إلى أن إعادة هيكلة عناصر بند الأصول في قائمة المركز المالي يعمل على الحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفي التي تتبعها الشركة.

وهدفت دراسة بوقورة وابن عمارة (٢٠١٧) إلى التعرف على مدى أهمية استخدام الملاجئ الضريبية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات. واعتمدت الدراسة على استخدام كل من المنهج الوصفي والتحليلي لخصائص التخطيط الضريبي الدولي، وتحليل الاستراتيجية الضريبية التي تمنحها الملاجئ الضريبية لشركة Google الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تلجأ إلى عملية التخطيط الضريبي كثيرًا من أجل تخفيض العبء الضريبي الذي تتحمله، واستخدام الملاجئ الضريبية ضمن استراتيجيات التخطيط الضريبي الخاصة بها؛ لما تتميز به من مزايا ضريبية وغير ضريبية.

وهدفت دراسة ثابت (٢٠١٧) إلى التعرف على أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات، وذلك بالتطبيق على ٤١ شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين خلال عام ٢٠١٦م. وتوصلت الدراسة إلى قيام الشركات الفلسطينية بممارسة التخطيط الضريبي من خلال الاستفادة من المزايا العامة التي يمنحها قانون ضريبة الدخل رقم (٨) لسنة ٢٠١١.

وهدفت دراسة أحمد والعامري (٢٠١٨) إلى توضيح مفهوم التخطيط الضريبي وأهميته واستراتيجياته، ومدى مساهمته في رسم سياسات التوسع بالاستثمار، وذلك بالتطبيق على خمس شركات مساهمة عراقية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢. وتوصلت الدراسة إلى استفادة الشركات العراقية وممارستها لعملية التخطيط الضريبي من خلال الإعفاءات الضريبية التي يمنحها لها قانون الضريبة، حيث تستفيد من الوفورات الضريبية في تحسين أداء العاملين وزيادة الإنتاج.

وباستخدام المنهج الاستقرائي لتحليل أدبيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسية، هدفت دراسة أحمد (٢٠١٨) إلى البحث عن كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بالتخطيط الضريبي الدولي عن طريق التمويل بالديون الداخلية و عقود المشتقات المالية، بهدف تخفيض العبء الضريبي المستحق عليهم. وتوصلت الدراسة إلى قيام الشركات متعددة الجنسية بإعادة هيكلة ترتيباتها التمويلية، وجعل مصدر الدخل في دولة تفرض معدلات ضريبية منخفضة، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الكلي.

وهدفت دراسة مصطفى وآخرين (٢٠١٨) إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات لأنشطة التخطيط الضريبي، وأثر ذلك على القيمة العادلة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٤ شركة مساهمة مدرجة في البورصة المصرية، خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦، بالإضافة إلى جمع ١١٠ قائمة استقصاء. وتوصلت الدراسة إلى انتشار ممارسة عملية التخطيط الضريبي داخل الشركات المصرية، إذ بلغ معدل الضريبة الفعلي في هذه الشركات نحو ١٨,٥٪.

وهدفت دراسة (Ling and Abdul Wahab (2019) إلى قياس مدى قيام الشركات بممارسات التخطيط الضريبي والمقارنة بين الدخل قبل الضريبة وبعدها، وذلك بالتطبيق على ٣٧٣ شركة ماليزية غير المالية مدرجة في سوق المال خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع ممارسة الشركات الماليزية لاستراتيجيات التخطيط الضريبي.

وهدفت دراسة علي ومنصور (٢٠١٩) إلى توضيح أسباب الاختلاف بين النظم الضريبية بين الدول ومدى سعي الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من الفرص المتاحة لنقل الدخل إلى نظم ضريبية منخفضة، وذلك بالتطبيق على شركة Google خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦. وتوصلت الدراسة إلى أن الخط الفاصل بين التخطيط الضريبي والتهرب الضريبي هو القانون، وأن الاختلافات بين النظم الضريبية للدول تعد من أهم الدوافع لممارسة أنشطة التخطيط الضريبي، خاصة الشركات متعددة الجنسيات.

وهدفت دراسة (Kasim and Saad (2019) إلى فحص محددات استراتيجيات التجنب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات من خلال النظر إلى معدلات الضرائب الفعلية، وذلك باستخدام بيانات نموذج الإقرار الضريبي الصادر عن مجلس الإيرادات الداخلية في ماليزيا الخاص بـ ٨٣٠ شركة متعددة الجنسيات خلال عام ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات في ماليزيا تعتمد على عملية التجنب الضريبي، كما أن حجم الشركة وربحيته وكثافة رأس المال والرافعة المالية تمثل محددات لعملية التجنب الضريبي للشركات.

وهدفت دراسة بلوم وآخرين (٢٠٢٠) إلى كشف السلوكيات الاحتمالية التي تُمارس على نطاق دولي من قبل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة من المنظمات الدولية والتقارير المالية لشركة Apple خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧م. وتوصلت الدراسة إلى ضعف ومحدودية الأحكام والقواعد الضريبية الدولية أمام مشكلات الاقتصاد الرقمي داخل بيئة ضريبية غير متناسقة؛ مما يتيح وجود فرص التهرب والتجنب الضريبي للشركات دولية النشاط.

وهدفت دراسة على (٢٠٢٠) إلى بيان تأثير حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول ومعدل الرافعة المالية، وكذلك خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجنة المراجعة، على طبيعة العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي بالقياس بالفروق الدفترية الضريبية، وذلك بالتطبيق على ١٨٠ شركة مساهمة مدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تمارس عملية التخطيط الضريبي بصورة قانونية أو غير قانونية، وأن تطبيق حوكمة الشركات يعمل على تعزيز وتحسين كفاءة النظام الضريبي، وبالتالي تجنب الممارسات غير القانونية للتخطيط الضريبي مع اتباع الممارسات القانونية بشكل أكبر.

وهدفت دراسة (Schwab et al. (2021) إلى دراسة الأهمية النسبية للضرائب في تفسير الانحراف الكلي لمعدل الضريبة الفعلي مقارنة بالمعدل الضريبي القانوني. وأجريت الدراسة بفحص التقارير المالية لعينة من الشركات في الولايات المتحدة بلغت ٣٣٧٥ شركة بإجمالي مشاهدات بلغت ١٥٧٦٦ مشاهدة، خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦م. وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات الدخل المرتفعة جداً والمنخفضة جداً لا تعكس التجنب الضريبي.

ومن خلال هذا العرض يتضح اتفاق نتائج الدراسات السابقة على قيام الشركات باتباع أو استخدام إجراءات مالية ومحاسبية وإدارية بهدف تقليل العبء الضريبي عليها، وتحقيق وفورات ضريبية، وذلك على حسب القانون المعمول به في الدولة التي تمارس الشركة نشاطها فيها، ومستوى الحوافز والمزايا الضريبية التي يتيحها القانون. وهذا يختلف حسب مزايا القانون الضريبي لكل دولة. وفي ضوء هذه النتيجة، وبالتطبيق على بيانات الشركات السعودية، يمكن صياغة الفرض الأول للدراسة، والخاص بمستوى ممارسة التخطيط الضريبي، كما يلي:

الفرض الأول للدراسة: مستوى التخطيط الضريبي بين الشركات السعودية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بين الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي.

٣، ٢ الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير ممارسة التخطيط الضريبي على أداء وقيمة الشركة:

هدفت دراسة إبراهيم (٢٠١٢) إلى التعرف على تأثير التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداول أسهمها في سوق المال المصري، وذلك بالتطبيق على ١٠ شركات خلال عام ٢٠١١م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للتخطيط الضريبي على الأداء المالي متمثل في زيادة معدل نمو توزيعات السهم، وارتفاع القيمة السوقية له، وارتفاع مضاعف السهم، وزيادة عدد مرات تداوله.

وهدفت دراسة القرشي (٢٠١٥) إلى تحديد طبيعة العلاقة والأثر بين التمويل بالاقتراض وما ينجم عنه من وفورات ضريبية على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على خمس شركات مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢م. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع قيمة الشركات عند استخدام التمويل بالاقتراض نتيجة ارتفاع القيمة الحالية للوفورات الضريبية والمضافة إلى قيمة الشركة، واختلاف التأثير الإيجابي للوفورات الضريبية على قيمة الشركة، حيث كان هذا التأثير مختلف من شركة لأخرى.

وكان من بين أهداف دراسة ثابت (٢٠١٧) التعرف على أثر التخطيط الضريبي على مقاييس الأداء المالي للشركات. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للتخطيط الضريبي على مقاييس الأداء المالي المتمثلة في نسب السيولة، ونسب النشاط، والربحية، وكان تأثير التخطيط الضريبي ضعيفاً على القيمة السوقية مقارنة بالقيمة الدفترية، في حين انعدم أثر التخطيط الضريبي على نسب المديونية.

وكان من بين أهداف دراسة مصطفى وآخرين (٢٠١٨) التعرف على أثر أساليب التخطيط الضريبي على القيمة العادلة للشركة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لممارسات التخطيط الضريبي على القيمة العادلة للشركة.

وهدفت دراسة محمد (٢٠١٨) إلى اختبار تأثير مستوى التخطيط الضريبي على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٠ شركة مساهمة لمقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لاستراتيجيات التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة الشركة.

وهدفت دراسة عبد الرحمن (٢٠١٨) إلى قياس العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على ٨٧ شركة مساهمة مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٦م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة.

وهدفت دراسة مليجي (٢٠١٨) إلى تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والتجنب الضريبي ومدى انعكاس هذه العلاقة على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٤٠ شركة مساهمة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧م. وتوصلت الدراسة إلى أن التجنب الضريبي يقلل من شفافية الشركة وزيادة تكاليف الوكالة، وعلى ذلك تتجه الشركة إلى زيادة تراكم النقدية؛ مما يؤثر على استمرارية نشاط الشركة ومن ثم انخفاض قيمتها.

وهدفت دراسة Christina and Alexander (2018) إلى دراسة تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على ٣٧ شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

وهدفت دراسة Hidayat and Yuliah (2018) إلى دراسة أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على ١٠٥ شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

وكان من بين أهداف دراسة علي ومنصور (٢٠١٩) دراسة أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على شركة Google خلال الفترة ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦م. وتوصلت الدراسة إلى أن الخطة الضريبية القائمة على استراتيجية نقل الدخل جغرافياً تحقق وفورات ضريبية تنعكس بصورة إيجابية على أداء وقيمة الشركة.

وكان من بين أهداف دراسة Ling and Abdul Wahab (2019) التعرف على العلاقة بين اختلافات القوانين الضريبية، والمسؤولية الاجتماعية للشركة، والقيمة السوقية للأسهم. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين عملية التخطيط الضريبي وقيمة أسهم الشركة في السوق، في حين أنه كلما كان التخطيط الضريبي قانونياً وفقاً لمعدلات ضريبة الدولة، كلما أدى ذلك إلى تحسين أداء الشركة وزيادة فاعليتها في رسم استراتيجيات التخطيط الضريبي القانونية.

وهدفت دراسة Nafti et al. (2020) إلى تحليل أثر لإدارة العائلية وتركز الملكية على العلاقة بين التهرب الضريبي وقيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على ٣٤ شركة مدرجة في البورصة التونسية خلال الفترة من ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٤م. وتوصلت الدراسة إلى أن التهرب الضريبي ليس له تأثير مباشر على قيمة الشركة.

وهدفت دراسة Khuong et al. (2020) إلى دراسة أثر التجنب الضريبي للشركات على أدائها، وذلك بالتطبيق على ١٢٥ شركة فيتنامية مدرجة في البورصة خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٦م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة مختلطة بين التجنب الضريبي للشركات وأدائها، حيث تبين وجود ارتباط إيجابي بين التجنب الضريبي ومعدل العائد النقدي إلى القيمة النقدية، في حين تبين وجود ارتباط سلبي بين التجنب الضريبي ومقياس السوق.

وهدفت دراسة الباز (٢٠٢١) إلى دراسة أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة، وذلك من خلال المسح الشامل لجميع الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري ماعدا البنوك والخدمات المالية خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩م. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتجنب الضريبي على قيمة الشركة.

وهدفت دراسة محمد (٢٠٢١) إلى تحديد أثر التجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم، وذلك بالتطبيق على ٢٤ شركة دولية النشاط مسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للتجنب الضريبي على القيمة السوقية للشركات.

وهدفت دراسة حشاد (٢٠٢١) إلى قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة، وذلك بالتطبيق على ٦٤ شركة مساهمة مصرية غير مالية مدرجة في مؤشر EGX 100 خلال عام ٢٠١٥م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للتجنب الضريبي على تكلفة حقوق الملكية.

وهدفت دراسة (Vu and Le (2021) إلى دراسة أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على ٥١٣ شركة غير مالية مدرجة في بورصة فيتنام خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩م. وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الضريبي له تأثير سلبي على قيمة الشركة.

ومن خلال عرض نتائج الدراسات السابقة يُلاحظ وجود تضارب واختلاف في نتائج هذه الدراسات، حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات وجود تأثير إيجابي معنوي لعملية التخطيط الضريبي المرغوب فيه على أداء الشركة وتعظيم قيمتها في السوق المالي، وأن التخطيط الضريبي يعد أداة هامة لزيادة القدرة التنافسية للشركة (إبراهيم، ٢٠١٢؛ الباز، ٢٠٢١؛ علي ومنصور، ٢٠١٩؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٨؛ مصطفى وآخرين، ٢٠١٨). بينما أوضحت نتائج بعض الدراسات الأخرى وجود تأثير سلبي لعملية التخطيط الضريبي وأساليبه المتبعة على أداء الشركة وقيمتها (Christina and Alexander, 2018; Ling and Abdul Wahab, 2019; Vu and Le, 2021؛ حشاد، ٢٠٢١؛ محمد، ٢٠٢١؛ مليجي، ٢٠١٨).

في حين أوضحت نتائج بعض الدراسات الأخرى وجود تأثير مختلط للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة، وأن هذا التأثير يختلف من شركة لأخرى؛ إذ يكون التأثير إيجابياً على بعض مؤشرات قياس قيمة الشركة، وسلبياً على المؤشرات الأخرى (Khuong et al. 2020؛ القرشي، ٢٠١٥؛ ثابت، ٢٠١٧؛ محمد، ٢٠٢١). وفي النهاية أوضحت نتائج بعض الدراسات الأخرى إلى انعدام التأثير المباشر للتخطيط الضريبي على أداء وقيمة الشركة (Nafti et al. 2020؛ ثابت، ٢٠١٧).

وفي ضوء تباين واختلاف نتائج الدراسات السابقة حول تأثير تطبيق ممارسات التخطيط الضريبي على أداء وقيمة الشركة، يمكن توقع سلبية تأثير عملية التخطيط الضريبي على قيمة الشركة وتعظيمها في البيئة السعودية، حيث يؤثر التخطيط الضريبي على القدرة التنافسية للشركة في السوق المالي. وفي ضوء ذلك يمكن صيغ الفرض الثاني للدراسة، والخاص بأثر التخطيط الضريبي على أداء وقيمة الشركة كما يلي:

الفرض الثاني للدراسة: أثر ممارسة التخطيط الضريبي على قيمة الشركات السعودية:

يوجد تأثير سلبي لممارسة التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي.

٣,٣ الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة:

هدفت دراسة (Desai et al. (2003 إلى تحليل التفاعل بين حوكمة وضرائب الشركات، وذلك بالتطبيق على التقارير الخاصة بمعدلات الضرائب لـ ١٢٤ شركة روسية خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٩٧م. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف حوكمة الشركات يؤدي إلى التجنب الضريبي، كما أن زيادة معدل الضريبة على الشركات يكون له تأثير سلبي على الإيرادات في حالة وجود تركيز في ملكية أسهم الشركة.

وهدفت دراسة (Sabli and Noor (2012 إلى دراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي وحوكمة الشركات وقيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على ١٩٦ شركة مدرجة في بورصة لندن خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧م. وتوصلت الدراسة إلى أن تبني آليات حوكمة الشركات يحسن العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة أداء الشركة.

وباستخدام المنهج الاستقرائي هدفت دراسة عبد اللطيف (٢٠١٥) إلى توضيح العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي، مع توضيح دور حوكمة الشركات في التأثير على كل من التركيب الهيكلية للضريبة المؤجلة ومدى السماح بإجراء التخطيط الضريبي في مصر، في ظل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته. وتوصلت الدراسة إلى أن منهج الحوكمة الضريبية يؤثر في التخطيط الضريبي المرغوب فيه، سواء من جانب الشركات أو الإدارة الضريبية.

وكان من بين أهداف دراسة محمد (٢٠١٨) اختبار تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة واستقلاليتها على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، وتأثير سلبي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة وحجم مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة.

وكان من بين أهداف دراسة عبد الرحمن (٢٠١٨) اختبار أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر منظم لحجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة.

ومن خلال استطلاع رأي لمجموعة من مراقبي الحسابات والفاحصين بمأموريات الضرائب المصرية هدفت دراسة حسن (٢٠١٨) إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي، ومن ثم زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المتخذة لتحديد الوعاء الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد تطبيق الشركة لآليات حوكمة الشركات أدى ذلك إلى الحد من عمليات التهرب والتجنب الضريبي وزيادة الاعتماد على الوعاء القانوني لضريبة الدخل؛ مما يؤثر إيجابياً على زيادة المصداقية والشفافية، وبالتالي التأثير الإيجابي على قيمة الشركة.

وكان من بين أهداف دراسة مصطفى وآخرين (٢٠١٨) التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة الشركات في تعديل العلاقة بين التخطيط الضريبي والقيمة العادلة للشركة. وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات لا تؤثر على العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبي والقيمة العادلة للشركة.

وكان من بين أهداف دراسة مليجي (٢٠١٨) اختبار أثر جودة آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى أن التفاعل بين جودة آليات حوكمة الشركات والتجنب الضريبي له تأثير على الاحتفاظ بالنقدية؛ إذ إن جودة آليات حوكمة الشركات تحدّ من التجنب الضريبي.

كما كان من أهداف دراسة Christina and Alexander (2018) دراسة تأثير حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات لا تعدل العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة.

وبالاعتماد على المنهج الاستقرائي والتحليلي على (٧٩) دراسة سابقة حول تأثير حوكمة الشركات على التجنب الضريبي، قامت دراسة Kovermann and Velte (2019) بدراسة أثر حوكمة الشركات على التجنب الضريبي للشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل آليات حوكمة الشركات الفعالة يؤثر إيجابياً على التجنب الضريبي وتوجيهه إلى المستوى الأمثل في الشركة.

وباستخدام المنهج التحليلي لأدبيات التخطيط الضريبي ومبادئ تطبيق حوكمة الشركات، هدفت دراسة سريع (٢٠٢٠) إلى دراسة وتحليل مفهوم هيكل الملكية كأحد مبادئ حوكمة الشركات وأثره على كل من التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي، في سوق المال المصري. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المؤسسية وبين التخطيط الضريبي، وعدم وجود علاقة بين هيكل الملكية العائلية والتخطيط الضريبي. كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من هيكل الملكية العائلية وهيكل الملكية الإدارية وبين التجنب الضريبي، وعدم وجود علاقة بين الملكية المؤسسية والتجنب الضريبي، وهذا التباين يرجع لجودة وقوة حوكمة الشركات.

وكان من بين أهداف دراسة Nafti et al. (2020) إلى تحليل العلاقة بين التهرب الضريبي وقيمة الشركة مع تحديد الدور الوسيط للإدارة العائلية وتركز الملكية في هذه العلاقة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لكل من الإدارة العائلية وتركز الملكية في تحسين العلاقة بين التهرب الضريبي وقيمة الشركة، وعدم وجود تأثير لتركيز الملكية على العلاقة بين التهرب الضريبي وبين قيمة الشركة.

وهدف دراسة Bashiru et al. (2020) إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على التخطيط الضريبي وعلاقته بتحسين أداء الشركة، وذلك بالتطبيق على جميع الشركات النيجيرية المدرجة خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة والتخطيط الضريبي (مقاساً بمعدل الضريبة الفعلي) بالشكل الذي يؤدي إلى التأثير على قيمة الشركة، كما تبين وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة والملكية الإدارية وبين التخطيط الضريبي (مقاساً بمعدل الضريبة الفعلي).

وهدفت دراسة (Chytis et al., 2020) إلى اكتشاف تأثير حوكمة الشركات على التخطيط الضريبي، بالتطبيق على ٥٥ شركة غير مالية مدرجة في بورصة أثينا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥م. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين استقلالية مجلس الإدارة والتخطيط الضريبي، وارتباط سلبي بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم الشركة مع التخطيط الضريبي، وعدم وجود ارتباط بين كل من حجم مجلس الإدارة وحجم شركة المراجعة وتركز الملكية والرافعة المالية ونسبة السيولة وبين التخطيط الضريبي للشركات.

وكان من بين أهداف دراسة الباز (٢٠٢١) دراسة أثر حوكمة الشركات كمحدد للتجنب الضريبي بالبيئة المصرية، ودراسة أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للملكية الإدارية، ووجود أثر إيجابي لكل من الملكية المؤسسية وحجم مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي.

ويتضح من العرض السابق تعارض نتائج هذه الدراسات، حيث توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن حوكمة الشركات لها دور منظم للعلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، وأن بعض آليات حوكمة الشركات يحسن من ممارسات الإدارة الضريبية بالشركة، ويساعد على اختيار استراتيجية أفضل للتخطيط الضريبي (Bashiru et al., 2020; Chytis et al., 2020; Kovermann and Velte, 2019; Nafti et al., 2020; Sabli and Noor, 2012؛ سريغ، ٢٠٢٠؛ حسن، ٢٠١٨؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ عبد اللطيف، ٢٠١٥؛ محمد، ٢٠١٨؛ مليجي، ٢٠١٨). كما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى أن بعض آليات حوكمة الشركات لها تأثير سلبي على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة (Bashiru et al., 2020; Chytis et al., 2020; Desai et al., 2003؛ سريغ، ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠١٨). في حين أوضحت بعض الدراسات الأخرى عدم تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة (Christina and Alexander, 2018; Chytis et al., 2020; Nafti et al., 2020؛ مصطفى وآخرين، ٢٠١٨).

وفي ضوء تباين واختلاف نتائج الدراسات السابقة حول حوكمة الشركات ودورها في ضبط العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، يمكن القول أن آليات حوكمة الشركات لها دور منظم وإيجابي لتحسين العلاقة بين عملية التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في البيئة السعودية، حيث تحد من الممارسات الانتهازية غير المشروعة التي تقوم بها الإدارة التنفيذية للشركة، وتحسن وتضبط العلاقة بين ممارسة التخطيط الضريبي على قيمة الشركة وأدائها في الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية. وفي ضوء ذلك يمكن صياغة الفرض الثالث للدراسة، والخاص بتأثير تطبيق حوكمة الشركات على ضبط العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة كما يلي:

الفرض الثالث للدراسة: تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركات السعودية:

يوجد دور إيجابي لتطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي.

٤. منهجية الدراسة:

٤,١ عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٢٠م، وذلك بسلسلة زمنية تمتد إلى ١٨ سنة، وهي فترة زمنية طويلة تساهم في زيادة دقة النتائج التي يمكن الوصول إليها. وقد تم استبعاد الشركات المالية (المتثلة في البنوك وشركات التأمين) نظراً لخضوعها لمعالجات محاسبية ذات طبيعة خاصة، بالإضافة إلى استبعاد الشركات التي لا تتوفر عنها بيانات عن متغيرات الدراسة، والشركات التي لا يوجد لها أسعار سوقية نشطة على أسهمها، والشركات التي لا تتبع التقييم الهجري؛ نظراً لصعوبة دمج بياناتها ضمن بيانات الشركات الأخرى. وبذلك أصبحت العينة النهائية للدراسة ١٤٥ شركة موزعة على ١٨ قطاعاً فرعياً من قطاعات السوق بإجمالي مشاهدات يبلغ ٢٠٣٩ مشاهدة.

وجُمعت بيانات الدراسة بالرجوع إلى التقارير المالية المنشورة لكل شركة من شركات العينة، وتم الحصول عليها من خلال موقع بيانات (تداول) على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لكل شركة على حدة. ويوضح جدول (١) تفاصيل عينة الدراسة؛ حيث تم بداية عرض البيانات على أساس قطاعات السوق، ثم سنوات الدراسة.

ويتضح من جدول (١) أن قطاع المواد الأساسية هو أكثر القطاعات تمثيلاً في عينة الدراسة بنسبة بلغت ٢٨,٩٧٪ من إجمالي عدد الشركات عينة الدراسة، يليه كل من قطاع السلع الرأسمالية وقطاع إنتاج الأغذية في الترتيب الثاني بنسبة ٨,٢٨٪، يليه كل من قطاع إدارة وتطوير العقارات وقطاع الخدمات الاستهلاكية في الترتيب الثالث بنسبة ٦,٩٠٪. كما تبين أن أقل القطاعات من حيث عدد الشركات الخاضعة للدراسة هو قطاع المرافق العامة بنسبة ٢,٠٧٪، وقطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة ١,٣٨٪ من إجمالي عدد الشركات عينة الدراسة. كما يلاحظ أيضاً من جدول (١) زيادة في نسبة عدد المشاهدات من سنة لأخرى باستثناء آخر سنتين (عام ٢٠١٩، و عام ٢٠٢٠)، وهذا بسبب تأخر بعض الشركات في إصدار التقارير المالية الخاصة بها.

جدول (١): عينة الدراسة:

| ب. على أساس سنوات الدراسة | | | أ. على أساس قطاعات السوق | | | |
|---------------------------|---------------|--------|--------------------------|---------------|-------------|------------------------------|
| النسبة | عدد المشاهدات | السنة | النسبة | عدد المشاهدات | عدد الشركات | القطاع |
| ٢,٨٩ | ٥٩ | ٢٠٠٣ | ٣,٦٣ | ٧٤ | ٥ | ١. الطاقة |
| ٣,١٤ | ٦٤ | ٢٠٠٤ | ٣٢ | ٦٥٢ | ٤٢ | ٢. المواد الأساسية |
| ٣,٣٨ | ٦٩ | ٢٠٠٥ | ٨,٩٣ | ١٨٢ | ١٢ | ٣. السلع الرأسمالية |
| ٣,٨٧ | ٧٩ | ٢٠٠٦ | ٢,١٦ | ٤٤ | ٤ | ٤. الخدمات التجارية والمهنية |
| ٤,٠٧ | ٨٣ | ٢٠٠٧ | ٣,٥٨ | ٧٣ | ٦ | ٥. النقل |
| ٥,١٥ | ١٠٥ | ٢٠٠٨ | ٤,٠٢ | ٨٢ | ٦ | ٦. السلع طويلة الأجل |
| ٥,٣ | ١٠٨ | ٢٠٠٩ | ٥,٢٥ | ١٠٧ | ١٠ | ٧. الخدمات الاستهلاكية |
| ٥,٧٤ | ١١٧ | ٢٠١٠ | ٥,٢ | ١٠٦ | ٨ | ٨. تجزئة السلع الكمالية |
| ٥,٩٣ | ١٢١ | ٢٠١١ | ٣,٢٩ | ٦٧ | ٥ | ٩. تجزئة الأغذية |
| ٦,٠٨ | ١٢٤ | ٢٠١٢ | ١٠,٥ | ٢١٥ | ١٢ | ١٠. إنتاج الأغذية |
| ٦,١٨ | ١٢٦ | ٢٠١٣ | ١,٥٢ | ٣١ | ٢ | ١١. الإعلام والترفيه |
| ٦,٣٣ | ١٢٩ | ٢٠١٤ | ٢,٨٩ | ٥٩ | ٤ | ١٢. الاتصالات |
| ٦,٦٧ | ١٣٦ | ٢٠١٥ | ٤,٧١ | ٩٦ | ٨ | ١٣. الرعاية الصحية |
| ٧,٠١ | ١٤٣ | ٢٠١٦ | ٠,٨٨ | ١٨ | ١ | ١٤. الأدوية |
| ٧,١١ | ١٤٥ | ٢٠١٧ | ٢,٠١ | ٤١ | ٣ | ١٥. المرافق العامة |
| ٧,١١ | ١٤٥ | ٢٠١٨ | ٠,٥٩ | ١٢ | ٢ | ١٦. التطبيقات وخدمات التقنية |
| ٧,٠١ | ١٤٣ | ٢٠١٩ | ٥,٧٩ | ١١٨ | ١٠ | ١٧. إدارة وتطوير العقارات |
| ٧,٠١ | ١٤٣ | ٢٠٢٠ | ٣,٠٤ | ٦٢ | ٥ | ١٨. الاستثمار والتمويل |
| %١٠٠ | ٢٠٣٩ | إجمالي | %١٠٠ | ٢٠٣٩ | ١٤٥ | إجمالي |

٤,٢ قياس متغيرات الدراسة:

٤,٢,١ قياس المتغير المستقل: التخطيط الضريبي:

تم قياس التخطيط الضريبي من خلال معدل الضريبة الفعال، والذي يستخدم لقياس مقدار الانخفاض في العبء الضريبي الذي تقوم به الشركة نتيجة ممارسات التخطيط الضريبي. وتم قياس معدل الضريبة الفعال بالمعادلة التالية (السيد، ٢٠١٧؛ عبد الستار، ٢٠١٩):

معدل الضريبة الفعال = إجمالي مصروفات الضرائب ÷ صافي الربح قبل الضريبة (١)

حيث أن إجمالي مصروفات الضرائب = مصروف ضريبة الدخل المسدد + الضريبة المؤجلة.

ويتم الرمز لهذا المتغير بالرمز TP .

٤,٢,٢ قياس المتغير التابع: متغير قيمة الشركة:

تم قياس قيمة الشركة باستخدام مقياس $Tobin's q$ ، نظرًا لاعتماده على استخدام كل البيانات والمعلومات السوقية والمحاسبية للشركة، كما أنه يقيس الأداء طويل الأجل للشركة (عبده، ٢٠٢٠). وتم قياس قيمة مؤشر $Tobin's q$ من خلال المعادلة التالية (Lee et al., 2018؛ الباز، ٢٠٢١؛ السيد، ٢٠١٧؛ السيد وآخرين، ٢٠٢٠؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٨):

$$Tobin's q_{it} = \frac{MV_{it} + BV_{it}}{A_{it-1}} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

– $Tobin's q_{it}$: مؤشر لقيمة الشركة i خلال السنة t .

– MV_{it} : القيمة السوقية لأسهم الشركة i خلال السنة t .

– BV_{it} : القيمة الدفترية لإجمالي الديون + الالتزامات.

– A_{it-1} : إجمالي أصول الشركة i خلال السنة $t-1$.

ويرمز لهذا المتغير بالرمز $Tobin's q$.

٣, ٢, ٤. قياس المتغيرات المعدلة: آليات حوكمة الشركات:

تم قياس حوكمة الشركات من خلال حجم واستقلالية كلاً من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، كما يلي:

– حجم مجلس الإدارة: تم قياس حجم مجلس الإدارة باللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس إدارة الشركة (عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ عبد الستار، ٢٠١٩؛ علي، ٢٠٢٠)، ويرمز لهذا المتغير بالرمز $Bsize$.

– استقلالية مجلس الإدارة: تم قياس استقلالية مجلس الإدارة من خلال قسمة عدد الأعضاء غير التنفيذيين على إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة ككل (عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ عبد الستار، ٢٠١٩). ويرمز لهذا المتغير $BIND$.

– حجم لجنة المراجعة: تم قياس حجم لجنة المراجعة باللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة المراجعة بالشركة (علي، ٢٠٢٠). ويرمز لهذا المتغير بالرمز $ACsize$.

– استقلالية لجنة المراجعة: تم قياس استقلالية لجنة المراجعة من خلال قسمة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة على إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة (عبد الستار، ٢٠١٩). ويرمز لهذا المتغير بالرمز IAC .

٤, ٢, ٤. قياس المتغيرات الرقابية:

تضمنت نماذج الدراسة بعض المتغيرات الرقابية التي أشارت إليها الدراسات السابقة ولها تأثير على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نماذج الدراسة، وهذه المتغيرات الرقابية هي:

- **حجم الشركة:** حيث أن حجم الشركة مؤشر جيد على قوتها، فالشركات كبيرة الحجم تتمتع بزيادة قدرتها على التوسع وتنفيذ مشروعات كبيرة؛ لذا تتبع عملية التخطيط الضريبي بصورة أكبر من الشركات الصغيرة. وتم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة (Bardos et al., 2020; Lee et al., 2018؛ السيد وآخرين، ٢٠٢٠؛ سليم، ٢٠١٩؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٨؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠؛ علي، ٢٠٢٠؛ علي، ٢٠٢١). ويرمز لهذا المتغير بالرمز $Fsize$.

- **الرافعة المالية:** حيث أن الشركات التي يكون فيها نسبة الديون أعلى يكون حجم التخطيط الضريبي بها أقل، وتعد الرافعة المالية مؤشراً على ارتفاع جودة حوكمة الشركات. وتم قياس الرافعة المالية من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي أصول الشركة في نهاية السنة (Armstrong et al, 2015; Bardos et al., 2020؛ أبو زيد، ٢٠٢٠؛ السيد وآخرين،

- ٢٠٢٠؛ سليم، ٢٠١٩؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠؛ عوض الله والشريف، ٢٠١٦؛ محمد، ٢٠١٨؛ محمود، ٢٠١٧). ويرمز لهذا المتغير بالرمز *LEV*.
- **النقدية:** وهي تمثل الأرصدة النقدية للشركة؛ إذ تعتبر مقياساً لفرص النمو ذات المخاطر المالية المختلفة؛ كمخاطر السيولة، ومخاطر مالية مرتبطة بالسعر السوقي المتعلقة بالضرائب وأسعار الفائدة والأوراق المالية، فزيادة الأرصدة النقدية للشركات تعبر عن مدى استمراريته مقارنة بغيرها. وتم قياس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي للأرصدة النقدية بالشركة نهاية السنة (الباز، ٢٠٢١؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠). ويرمز لهذا المتغير بالرمز *Cash*.
- **عمر الشركة:** تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ إنشاء الشركة حتى نهاية السنة (السيد وآخرين، ٢٠٢٠؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠). ويرمز لهذا المتغير بالرمز *Age*.
- **التدفقات النقدية التشغيلية:** تُستخدم التدفقات النقدية بهدف قياس مدى قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية، وهي ترتبط بعلاقة إيجابية مع التجنب الضريبي، وتم قياسها من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول (أبو زيد، ٢٠٢٠؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠؛ عبد المنعم، ٢٠٢١). ويرمز لهذا المتغير بالرمز *CFO*.
- **معدل دوران الأصول:** يُستخدم هذا المتغير لقياس حجم الإيرادات التي يتم تحقيقها مقارنة ببقية إجمالي الأصول التي تحتفظ بها الشركة؛ لذا فهو يبين سرعة استبدال الأصول بالشركة، كما يرتبط معدل دوران الأصول إيجابياً بقيمة الشركة. وتم قياسه من خلال قسمة قيمة المبيعات على إجمالي الأصول (Mudzakar et al., 2021؛ الزعبي، ٢٠١٧؛ عبده، ٢٠٢٠؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠). ويرمز لهذا المتغير بالرمز *TATO*.
- **معدل العائد على الأصول:** يُستخدم هذا المتغير لقياس الأداء المالي للشركة، وقياس قدرتها وكفاءتها في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح؛ إذ يرتبط معدل العائد على الأصول إيجابياً بقيمة الشركة، كما أنه يرتبط إيجابياً بمستوى التجنب الضريبي. وتم قياسه بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول (Mudzakar et al., 2021؛ أبو زيد، ٢٠٢٠؛ النصور، ٢٠٢٠؛ بدوي، ٢٠٢٠؛ عبده، ٢٠٢٠). ويرمز لهذا المتغير بالرمز *ROA*.
- **الربحية:** يستخدم هذا المتغير لقياس ربحية الشركة، إذ إن قيمة الربحية تقيس قدرة الشركة على استثمار أصولها لتوليد الأرباح، وكلما زادت ربحية الشركة دل ذلك على أداء جيد للشركة، وتحقيق مستوى أرباح جيدة، وبالتالي زيادة قيمتها. وتم قياسها بقسمة صافي الربح الدفترية قبل الضرائب إلى إجمالي أصول الشركة (Rosikah et al., 2018؛ أبو العلا، ٢٠١٩؛ الباز، ٢٠٢١؛ عبد الرحمن، ٢٠٢٠؛ عبد المنعم، ٢٠٢١؛ محمود، ٢٠١٧). ويرمز لها بالرمز *PROF*.
- **كثافة استخدام رأس المال:** استخدم هذا المتغير لقياس نسبة كثافة رأس المال من خلال كثافة المخزون بالشركة، فارتفاع نسبة كثافة رأس المال يرتبط بانخفاض معدل الضريبة الفعال، ومن ثم ارتفاع ممارسات التخطيط الضريبي بالشركة؛ مما يؤثر على قيمتها، ويكون ذلك نتيجة ارتباط مصروف الاستهلاك بالأصول الثابتة طويلة الأجل. ويتم قياس هذا المتغير من خلال قسمة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول (Lanis and Richardson, 2015؛ محمود، ٢٠١٧). ويرمز لهذا المتغير بالرمز *CINT*.

٣، ٤. نماذج الدراسة:

استُخدمت نماذج لاختبار فروض البحث؛ هي:

النموذج الأول: يتمثل نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في اختبار الفرض الثاني للدراسة فيما يلي:

$$FVE_{it} = \beta_0 + \beta_1 TP_{it} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 Cash_{it} + \beta_4 ZSize_{it} + \beta_5 Age_{it} + \beta_6 CFO_{it} + \beta_7 TATO_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 PROF_{it} + \beta_{10} CINT_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

– FVE_{it} : قيمة الشركة i في السنة t .

– β_0 : ثابت معادلة الانحدار.

– TP_{it} : التخطيط الضريبي للشركة i في السنة t .

– β_1 : معامل الانحدار للتخطيط الضريبي.

– $\beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}$: معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية.

– ε_{it} : قيمة الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

النموذج الثاني: يتمثل نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في اختبار الفرض الثالث للدراسة فيما يلي:

$$FVE_{it} = \beta_0 + \beta_1 TP_{it} + \beta_2 (TP_{it} * Bsize_{it}) + \beta_3 (TP_{it} * IBD_{it}) + \beta_4 (TP_{it} * ACsize_{it}) + \beta_5 (TP_{it} * IAC_{it}) + \beta_6 LEV_{it} + \beta_7 Cash_{it} + \beta_8 ZSize_{it} + \beta_9 Age_{it} + \beta_{10} CFO_{it} + \beta_{11} TATO_{it} + \beta_{12} ROA_{it} + \beta_{13} PROF_{it} + \beta_{14} CINT_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن:

– FVE_{it} : قيمة الشركة i في السنة t .

– β_0 : ثابت معادلة الانحدار.

– TP_{it} : التخطيط الضريبي للشركة i في السنة t .

– β_1 : معامل الانحدار للتخطيط الضريبي.

– β_2 : معامل الانحدار الخاص بالأثر المشترك لحجم مجلس الإدارة على التخطيط الضريبي للشركة i في السنة t .

– β_3 : معامل الانحدار الخاص بالأثر المشترك لاستقلالية مجلس الإدارة على التخطيط الضريبي للشركة i في السنة t .

– β_4 : معامل الانحدار الخاص بالأثر المشترك لحجم لجنة المراجعة على التخطيط الضريبي للشركة i في السنة t .

β_5 - معامل الانحدار الخاص بالأثر المشترك لاستقلالية لجنة المراجعة على التخطيط الضريبي للشركة i في السنة t .

$\beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}, \beta_{11}, \beta_{12}, \beta_{13}, \beta_{14}$ - معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية.

ε_{it} - قيمة الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

ويوضح جدول (٢) متغيرات نماذج الدراسة وطرق قياسها، والعلاقة المتوقعة مع المتغير التابع وهو قيمة الشركة.

جدول (٢): متغيرات الدراسة وقياسها وعلاقتها المتوقعة مع المتغير التابع:

| المتغير | الرمز | طريقة القياس | العلاقة المتوقعة مع قيمة الشركة |
|---|---------------|---|---------------------------------|
| المتغير التابع: قيمة الشركة | <i>FVE</i> | مؤشر <i>Tobin's q</i> | |
| المتغير المستقل: التخطيط الضريبي معدل الضريبة الفعال | <i>TP</i> | إجمالي مصروفات الضرائب ÷ صافي الربح قبل الضريبة | سلبى |
| المتغيرات المعدلة: آليات حوكمة الشركات | | | |
| حجم مجلس الإدارة | <i>Bsize</i> | اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس إدارة الشركة | إيجابى |
| استقلالية مجلس الإدارة | <i>IBD</i> | عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ÷ إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة | إيجابى |
| حجم لجنة المراجعة | <i>ACsize</i> | اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة المراجعة | إيجابى |
| استقلالية لجنة المراجعة | <i>IAC</i> | عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة ÷ إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة | إيجابى |
| المتغيرات الرقابية: | | | |
| حجم الشركة | <i>FSize</i> | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة. | إيجابى |
| الرافعة المالية | <i>LEV</i> | إجمالي الديون طويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول | سلبى |
| النقدية | <i>Cash</i> | اللوغاريتم الطبيعي لأرصدة النقدية بالشركة حتى نهاية السنة. | إيجابى |
| عمر الشركة | <i>Age</i> | اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ إنشاء الشركة حتى نهاية السنة | إيجابى |
| التدفقات النقدية التشغيلية | <i>CFO</i> | صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول | إيجابى |
| معدل دوران إجمالي الأصول | <i>TATO</i> | قيمة المبيعات ÷ قيمة إجمالي الأصول. | إيجابى |
| معدل العائد على الأصول | <i>ROA</i> | صافي الربح قبل الضرائب ÷ إجمالي الأصول | إيجابى |
| الربحية | <i>PROF</i> | صافي الأصول بعد الضرائب ÷ متوسط إجمالي الأصول | إيجابى |
| كثافة استخدام رأس المال | <i>CINT</i> | إجمالي الأصول الثابتة ÷ إجمالي الأصول | إيجابى |

٥. تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض:

يهدف هذا القسم إلى عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط)، ثم تحليل الانحدار بغرض اختبار فروض الدراسة. وقد استُخدم برنامج *stata* الإصدار ١٧ في إجراء التحليلات اللازمة.

وقد تضمنت بيانات متغيرات نموذج الدراسة قيماً شاذة *outliers*، أو قيماً متطرفة *extreme*، وتم التعامل مع هذه القيم باستخدام طريقة الوسط المبتور *trimmed mean*، فهي تعد أفضل الطرق في استبدال القيم الشاذة والمتطرفة، حيث يعاد ترتيب قيم المتغير الذي يوجد به قيم شاذة ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً، ثم يحذف أقل وأكبر قيمة، وبعد ذلك يتم حساب المتوسط للقيم المتبقية واستخدام هذا المتوسط ليحل محل القيم الشاذة والمتطرفة في قيم المتغير محل الدراسة (Walfish, 2006).

وبعد معالجة القيم الشاذة والمتطرفة في كل متغير من متغيرات الدراسة تم التأكد من توفر شروط نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال إجراء اختبار التوزيع الطبيعي normal distribution test، واختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، واختبار اختلاف تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity، واختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation، واختبار استقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationary.

وبالنسبة لنماذج التقدير فقد تم استخدام أسلوب التأثيرات الثابتة بناء على اختبار Hausman.

٥,١ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح جدول (٣) الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل، وهو التخطيط الضريبي، على أساس سنوات الدراسة.

جدول (٣): الإحصاء الوصفي للتخطيط الضريبي على أساس سنوات الدراسة:

| Year | Observations | Mean | Std. dev. |
|-------|--------------|--------|-----------|
| 2003 | 56 | 12.11% | 0.1755 |
| 2004 | 62 | 11.35% | 0.1482 |
| 2005 | 67 | 11.67% | 0.1841 |
| 2006 | 78 | 10.61% | 0.1168 |
| 2007 | 83 | 9.39% | 0.1048 |
| 2008 | 106 | 13.11% | 0.1797 |
| 2009 | 109 | 14.14% | 0.1802 |
| 2010 | 118 | 14.37% | 0.1746 |
| 2011 | 122 | 17.27% | 0.215 |
| 2012 | 125 | 12.43% | 0.1607 |
| 2013 | 127 | 13.80% | 0.1675 |
| 2014 | 130 | 11.32% | 0.1324 |
| 2015 | 137 | 12.29% | 0.1594 |
| 2016 | 143 | 11.32% | 0.137 |
| 2017 | 145 | 11.92% | 0.1609 |
| 2018 | 145 | 9.73% | 0.0988 |
| 2019 | 143 | 13.93% | 0.1897 |
| 2020 | 143 | 13.45% | 0.1782 |
| Total | 2039 | 12.57% | 0.1625 |

يتضح من جدول (٣) أن سنة ٢٠١١ هي السنة الأعلى بين سنوات الدراسة في التخطيط الضريبي؛ إذ بلغ متوسط معدل الضريبة الفعال نحو ١٧,٢٧٪ بانحراف معياري ٠,٢١٤٩٨، في حين تبين أن سنة ٢٠٠٧ هي الأقل بين سنوات الدراسة؛ إذ بلغ متوسط معدل الضريبة الفعال ٩,٣٩٪ بانحراف معياري ٠,١٠٤٧٩.

كما يتبين من جدول (٣) أن معدل الضريبة الفعال في عام ٢٠١٧ بلغ نحو ١١,٩٢٪، وهذا العام يعد بداية التطبيق الإلزامي لحكومة الشركات في المملكة العربية السعودية، وهو ما يفسر انخفاض معدل الضريبة الفعال في العام التالي ليصبح ٩,٧٣٪، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى في عامي ٢٠١٩ إلى ١٣,٩٣٪، ثم انخفض عام ٢٠٢٠ إلى ١٣,٤٥٪. وقد يرجع ذلك إلى محاولات الإصلاح

في النظام الضريبي وقواعد حوكمة الشركات التي كان من شأنها تقليل ممارسات التخطيط الضريبي الضارة ودعم الممارسة الجيدة التي تحسن صورة الشركات في السوق المالي.

كما يوضح جدول (٤) الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغير المستقل وباقي متغيرات الدراسة.

جدول (٤): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أ. الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغير المستقل:

| Variable | | Observations | Mean | Std. dev. | Min | Max |
|------------------|---------|-----------------|--------|-----------|---------|--------|
| <i>Tobin's q</i> | overall | N=2039 | 0.4154 | 0.2670 | 0.0024 | 2.5795 |
| | between | n = 145 | | 0.2048 | 0.0275 | 0.8278 |
| | Within | T-bar = 14.0621 | | 0.1797 | -0.3268 | 2.3942 |
| <i>TP</i> | overall | N=2039 | 0.1259 | 0.1631 | 0.0001 | 0.9996 |
| | between | n = 145 | | 0.0922 | 0.0172 | 0.5672 |
| | Within | T-bar = 14.0621 | | 0.1377 | -0.2471 | 0.9019 |

ب. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية:

| Variable | Observations | Mean | Std. dev. | Min | Max |
|------------------|--------------|---------|-----------|---------|--------|
| <i>Tobin's q</i> | 2039 | 0.4154 | 0.2670 | 0.0024 | 2.5795 |
| <i>TP</i> | 2039 | 0.1259 | 0.1631 | 0.0001 | 0.9996 |
| <i>Bsize</i> | 2039 | 8.1221 | 1.6140 | 3 | 17 |
| <i>IBD</i> | 2039 | 0.4824 | 0.1879 | 0 | 100% |
| <i>ACsize</i> | 2039 | 3.3570 | 0.6242 | 2 | 5 |
| <i>IAC</i> | 3039 | 0.7498 | 0.2673 | 0 | 100% |
| <i>FSize</i> | 2039 | 14.4180 | 1.6690 | 6.215 | 21.373 |
| <i>LEV</i> | 2039 | 0.3840 | 0.2520 | 0.002 | 5.564 |
| <i>Cash</i> | 2039 | 4.8960 | 0.9580 | 2 | 8 |
| <i>Age</i> | 2039 | 1.4910 | 0.1940 | 0.954 | 1.826 |
| <i>CFO</i> | 2039 | 0.1080 | 0.1500 | 0.00006 | 5.271 |
| <i>TATO</i> | 2039 | 0.5800 | 0.5450 | 0.005 | 7.192 |
| <i>ROA</i> | 2039 | 0.0898 | 0.1560 | 0.0008 | 5.816 |
| <i>PROF</i> | 2039 | 0.9920 | 0.0139 | 0.717 | 1 |
| <i>CINT</i> | 2039 | 0.4080 | 0.3560 | 0.0004 | 12.045 |

يتضح من جدول (٤) أن المتوسط الحسابي لمؤشر قيمة الشركة *Tobin' q* قد بلغ ٠,٤١٥٤؛ مما يدل على أن معظم الشركات عينة الدراسة ذات قيمة متوسطة؛ إذ إن أقل قيمة بلغت ٠,٠٠٢٤، في حين بلغت أعلى قيمة نحو ٢,٥٩٧، مع انخفاض الانحراف المعياري. كما يتضح منه أيضاً أن متوسط معدل الضريبة الفعال على مستوى العينة ككل خلال فترة الدراسة بلغ ٠,١٢٥٩، بانحراف معياري ٠,١٦٣١، وهو ما يشير إلى ارتفاع ممارسة التخطيط الضريبي في شركات عينة الدراسة مقارنة بمعدل الضريبة القانوني البالغ ٢٠٪ بالمملكة العربية السعودية وقت إجراء الدراسة.

أما فيما يتعلق بمتغيرات حوكمة الشركات يتضح من جدول (٤) أن متوسط حجم مجلس الإدارة يبلغ (٨) أعضاء تقريباً بمدى يتراوح من (٣ أعضاء و١٧ عضو) وبانحراف معياري بلغ ١,٦١٤، كما بلغت نسبة استقلالية مجلس الإدارة نحو ٤٨,٢٤٪ من إجمالي عدد الأعضاء؛ مما يدل على

انخفاض الدور الرقابي لمجلس الإدارة للشركات السعودية. كما يتضح أن متوسط حجم لجنة المراجعة بلغ نحو (٣) أعضاء تقريباً بمدى يتراوح من (عضوين و ٥ أعضاء) وانحراف معياري بلغ ٠,٦٢٤٢، كما بلغت نسبة استقلالية لجنة المراجعة نحو ٧٤,٩٨٪ من الأعضاء، وهذا يدل على ارتفاع الدور الرقابي للجنة المراجعة بالشركات السعودية.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية يتضح من جدول (٤) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الرقابية المستخدمة في نماذج الدراسة؛ حيث أن متوسط حجم الشركات محل الدراسة بلغ نحو ١٤,٤١٨ وانحراف معياري ١,٦٦٩، مما يدل على أن معظم الشركات محل الدراسة متوسطة الحجم؛ إذ بلغت أقل قيمة ٦,٢١٥، في حين بلغت أكبر قيمة ٢١,٣٧٣، مع انخفاض الانحراف المعياري. كما تشير النتائج إلى أن متوسط العائد على الأصول بلغ ٠,٠٨٩٨ بانحراف معياري ٠,١٥٦، مما يدل ذلك على وجود تباين كبير في معدل العائد على الأصول في الشركات محل الدراسة حيث بلغت أقل قيمة ٠,٠٠٠٨، بينما بلغت أكبر قيمة نحو ٥,٨١٦. كما تبين أيضاً أن متوسط عمر الشركات محل الدراسة بلغ نحو ١,٤٩١، بانحراف معياري ٠,١٩٤، مما يدل إلى طول عمر الشركات محل الدراسة نسبياً، حيث بلغت أقل قيمة نحو ٠,٩٥٤، في حين بلغت أكبر قيمة ١,٨٢٦ مع انخفاض الانحراف المعياري. بالإضافة إلى أن نتائج الجدول أوضحت أن متوسط ربحية الشركات محل الدراسة بلغ ٠,٩٩٢ بانحراف معياري ٠,١٣٩، مما يدل على التجانس في ربحية الشركات حيث بلغت أقل قيمة ٠,٧١٧، في حين بلغت أعلى قيمة واحد صحيح، مع انخفاض الانحراف المعياري. ويمكن القول بوجود تشابه بين هذه الإحصاءات وبين الإحصاءات الواردة في الدراسات السابقة (Armstrong et al, 2015; Bardos et al., 2020; Lanis and Richardson, 2015; Lee)، ٢٠١٩؛ أبو زيد، ٢٠١٩؛ et al., 2018; Mudzakar et al., 2021; Rosikah et al., 2018؛ ٢٠٢٠؛ الباز، ٢٠٢١؛ الزعبي، ٢٠١٧؛ السيد وآخرين، ٢٠٢٠؛ النصور، ٢٠٢٠؛ بدوي، ٢٠٢٠؛ سليم، ٢٠١٩؛ عبد الرحمن، ٢٠١٨؛ عبد المجيد، ٢٠٢٠؛ عبد المنعم، ٢٠٢١؛ عبده، ٢٠٢٠؛ عوض الله والشريف، ٢٠١٦؛ علي، ٢٠٢٠؛ علي، ٢٠٢١؛ محمد، ٢٠١٨؛ محمود، ٢٠١٧).

٥,٢ التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط):

يوضح جدول (٥) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

ويتضح من جدول (٥) وجود علاقة ارتباط سلبية بين متغير معدل الضريبة الفعال -٠,٠٥٩، وبمستوى معنوية ٠,٠١، وبين متغير قيمة الشركة. ويشير ذلك إلى أن ارتفاع عمليات التخطيط الضريبي يخفض قيمة الشركة بشكل جوهري، ويتفق ذلك مبدئياً مع الفرض الثاني للدراسة والذي يشير إلى وجود تأثير سلبي لممارسة التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي.

جدول (٥): مصفوفة الارتباط المتعدد (بيرسون) بين متغيرات الدراسة:

| المتغيرات | <i>Tobin' q</i> | <i>TP</i> | <i>Bsize</i> | <i>IBD</i> | <i>ACsize</i> |
|-----------------|-----------------|-----------|--------------|------------|---------------|
| <i>Tobin' q</i> | 1.000 | | | | |
| <i>TP</i> | -0.059** | 1.000 | | | |
| <i>Bsize</i> | 0.078*** | -0.065** | 1.000 | | |
| <i>IBD</i> | -0.121*** | 0.002 | -0.022 | 1.000 | |
| <i>ACsize</i> | 0.171*** | -0.042 | 0.304*** | -0.008 | 1.000 |
| <i>IAC</i> | -0.020 | -0.045* | -0.166*** | 0.208*** | -0.037 |
| <i>FSize</i> | 0.269*** | -0.057* | 0.399*** | -0.155*** | 0.331*** |
| <i>LEV</i> | 0.818*** | -0.023 | 0.064** | -0.116*** | 0.136*** |
| <i>Cash</i> | -0.027 | 0.015 | -0.050** | -0.011 | 0.038 |
| <i>Age</i> | -0.164*** | -0.037 | -0.015 | 0.048* | -0.070** |
| <i>CFO</i> | 0.012 | -0.154*** | 0.015 | -0.053* | 0.010 |
| <i>TATO</i> | 0.224*** | -0.089*** | -0.090*** | -0.174*** | -0.056* |
| <i>ROA</i> | -0.075** | -0.199*** | -0.038 | -0.045* | -0.088*** |
| <i>PROF</i> | 0.062** | -0.322*** | -0.016 | 0.026 | -0.047* |
| <i>CINT</i> | 0.095*** | -0.095*** | 0.004 | -0.025 | -0.005 |

تابع جدول (٥): مصفوفة الارتباط المتعدد (بيرسون) بين متغيرات الدراسة:

| المتغيرات | <i>IAC</i> | <i>FSize</i> | <i>LEV</i> | <i>Cash</i> | <i>Age</i> |
|--------------|------------|--------------|------------|-------------|------------|
| <i>IAC</i> | 1.000 | | | | |
| <i>FSize</i> | -0.150*** | 1.000 | | | |
| <i>LEV</i> | -0.034 | 0.246*** | 1.000 | | |
| <i>Cash</i> | -0.029 | -0.019 | -0.031 | 1.000 | |
| <i>Age</i> | -0.046* | -0.113*** | -0.147*** | -0.012 | 1.000 |
| <i>CFO</i> | -0.008 | -0.040 | 0.279*** | -0.010 | 0.035 |
| <i>TATO</i> | -0.006 | -0.212*** | 0.287*** | -0.096* | 0.027 |
| <i>ROA</i> | 0.015 | -0.134*** | -0.027 | -0.017 | 0.056* |
| <i>PROF</i> | 0.076** | -0.034 | -0.004 | -0.029 | -0.049* |
| <i>CINT</i> | -0.023 | 0.092*** | 0.381*** | 0.055* | 0.001 |

تابع جدول (٥): مصفوفة الارتباط المتعدد (بيرسون) بين متغيرات الدراسة:

| المتغيرات | <i>CFO</i> | <i>TATO</i> | <i>ROA</i> | <i>PROF</i> | <i>CINT</i> |
|-------------|------------|-------------|------------|-------------|-------------|
| <i>CFO</i> | 1.000 | | | | |
| <i>TATO</i> | 0.416*** | 1.000 | | | |
| <i>ROA</i> | 0.224*** | 0.152*** | 1.000 | | |
| <i>PROF</i> | -0.202*** | -0.132*** | -0.089*** | 1.000 | |
| <i>CINT</i> | 0.638*** | 0.128*** | -0.009 | -0.087*** | 1.000 |

أما من حيث علاقة متغيرات حوكمة الشركات مع قيمة الشركة، فيتضح من نتائج جدول (٥) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين متغيرات حجم مجلس الإدارة وقيمة الشركة (٠,٠٧٨)، وحجم لجنة المراجعة وقيمة الشركة (٠,١٧١)، في حين تبين وجود علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وقيمة الشركة (-٠,١٢١)، وتبين عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير استقلالية لجنة المراجعة وقيمة الشركة. وهذا يشير إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة حجم لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية، وكلما زاد عدد المديرين المستقلين في مجلس إدارة الشركة أدى ذلك إلى انخفاض قيمتها السوقية.

أما من حيث علاقة المتغيرات الرقابية مع قيمة الشركة، فيتضح من نتائج جدول (٥) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين متغيرات حجم الشركة (٠,٢٦٩)، والرافعة المالية (٠,٨١٨)، ومعدل دوران إجمالي الأصول (٠,٢٢٤)، والربحية (٠,٠٦٢)، وكثافة استخدام رأس المال (٠,٠٩٥)، ومتغير قيمة الشركة. بينما يتضح وجود علاقة ارتباط سلبية معنوية بين متغيري عمر الشركة (٠,١٦٤) ومعدل العائد على الأصول (٠,٠٧٥)، ومتغير قيمة الشركة. في حين تبين عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير التدفقات النقدية التشغيلية ومتغير قيمة الشركة. ويشير ذلك إلى أنه كلما ارتفع حجم الشركة، وارتفع مقدار الرافعة المالية، وارتفع معدل دوران إجمالي الأصول، وزادت ربحية الشركة، وزاد معدل كثافة استخدام رأس المال؛ أدى ذلك إلى زيادة قيمة الشركة في سوق المال، في حين أنه كلما ارتفع عمر الشركة، وارتفع معدل العائد على الأصول؛ كلما أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الشركة في سوق المال.

أما من حيث علاقة متغيرات حوكمة الشركات مع متغير التخطيط الضريبي، فيتضح من نتائج جدول (٥) وجود علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين متغيرات حجم مجلس الإدارة (٠,٠٦٥) واستقلالية لجنة المراجعة (٠,٠٤٥) ومتغير معدل الضريبة الفعال. في حين تبين عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيري استقلالية مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة ومتغير معدل الضريبة الفعال، ويشير ذلك إلى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة، وزادت درجة استقلالية لجنة المراجعة؛ أدى ذلك إلى انخفاض ممارسة الشركة لعملية التخطيط الضريبي.

أما من حيث علاقة المتغيرات الرقابية مع متغير التخطيط الضريبي، فيتضح من نتائج جدول (٥) وجود علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين حجم الشركة (٠,٠٥٧)، والتدفقات النقدية التشغيلية (٠,١٥٤)، ومعدل دوران إجمالي الأصول (٠,٠٨٩)، ومعدل العائد على الأصول (٠,١٩٩)، والربحية (٠,٣٢٢)، وكثافة استخدام رأس المال (٠,٠٩٥) ومتغير معدل الضريبة الفعال. ويشير ذلك إلى أنه كلما زاد حجم الشركة، وزاد مقدار التدفقات النقدية التشغيلية، وارتفع معدل دوران إجمالي الأصول، وارتفع معدل العائد على الأصول، وزادت ربحية الشركة، وزاد مقدار كثافة استخدام رأس المال؛ أدى ذلك إلى انخفاض ممارسة الشركة لعملية التخطيط الضريبي.

ويوضح جدول (٥) علاقة باقي المتغيرات بعضها ببعض، ومعنويتها.

٥,٣ تحليل الانحدار واختبار فروض الدراسة:

يهدف هذا القسم إلى بيان نتائج تحليل الانحدار لنماذج الدراسة التطبيقية بغرض اختبار فروض الدراسة.

٥,٣,١ اختبار الفرض الأول للدراسة:

ينص الفرض الأول للدراسة على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بين الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي". ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (One Way ANOVA) لتحديد معنوية الفروق بين الشركات في مستوى التخطيط الضريبي. ويوضح جدول (٦) نتائج اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد لمستوى التخطيط الضريبي.

جدول (٦): نتائج اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد لمستوى التخطيط الضريبي:

| Variable | F | df | Sig. |
|----------|------|------|-------|
| TP | 5.30 | 2038 | 0.000 |

يتضح من نتائج جدول (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بين الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، إذ بلغت قيمة (F) ٥,٣٠، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ١٪. وعليه يمكن قبول الفرض الأول للدراسة.

٥,٣,٢ اختبار الفرض الثاني للدراسة: العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة:

ينص الفرض الثاني للدراسة على أنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المدرجة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي". ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار. ويوضح جدول (٧) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخاصة بالفرض الثاني للدراسة.

جدول (٧): نتائج اختبار نموذج الانحدار بطريقة التأثيرات الثابتة الخاصة بالفرض الثاني للدراسة:

| | Coefficient | Std.Error | t | Sig. |
|-------------------------|-------------|-----------|--------|-------|
| Constant | -0.504 | 0.392 | -1.280 | 0.199 |
| TP | -0.089*** | 0.020 | -4.410 | 0.000 |
| FSize | 0.017*** | 0.006 | 2.970 | 0.003 |
| LEV | 0.993*** | 0.019 | 52.470 | 0.000 |
| Cash | 0.003 | 0.005 | 0.540 | 0.589 |
| Age | 0.000 | - | - | - |
| ROA | -0.109*** | 0.019 | -5.790 | 0.000 |
| CFO | -0.081** | 0.034 | -2.400 | 0.170 |
| TATO | -0.014 | 0.012 | -1.160 | 0.246 |
| PROF | 0.429 | 0.385 | 1.110 | 0.266 |
| CINT | 0.270*** | 0.016 | 17.260 | 0.000 |
| R-squared | 0.623 | | | |
| Adjusted R ² | 0.621 | | | |
| F-statistic | 346.219 | | | |
| P-value (F-statistic) | 0.000 | | | |
| Observations | 2039 | | | |

ملحوظة: ***، **، * مستوى المعنوية الإحصائية ١، ٠,١، ١، ٥٪ على التوالي.

ومن حيث القوة التفسيرية للنموذج يتضح من جدول (٧) أن قيمة معامل التحديد Adjusted R² (٠,٦٢١)؛ أي أن المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج مجتمعة تفسر حوالي ٦٢,١٪ من التباين في المتغير التابع (قيمة الشركة)، والنسبة الباقية قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج. كما يعد نموذج الانحدار بطريقة التأثيرات الثابتة الخاص بالفرض الثاني معنويًا وذا دلالة إحصائية؛ حيث إن مستوى دلالة P-value للنموذج الأول كان (٠,٠٠٠)، وهو أقل من مستوى معنوية ١٪، ومن ثم فإنه يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (قيمة الشركة).

أما من حيث تأثير المتغير المستقل، فيتضح من جدول (٧) وجود تأثير سلبي ومعنوي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-٠,٠٨٩)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪؛ مما يشير إلى أن زيادة التخطيط الضريبي تؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة في السوق المالي، وعليه يمكن قبول الفرض الثاني للدراسة. ويتفق ذلك مع ما ورد في تحليل الارتباط، حيث كانت العلاقة سالبة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة (-٠,٠٥٩)، كما كانت معنوية أيضاً.

أما من حيث تأثير المتغيرات الرقابية، يتضح من جدول (٧) وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغيرات حجم الشركة (٠,٠١٧)، الرافعة المالية (٠,٩٩٣)، وكثافة استخدام رأس المال (٠,٢٧٠)، على قيمة الشركة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪؛ الأمر الذي يشير إلى أن زيادة الرافعة المالية وزيادة حجم الشركة وزيادة كثافة استخدام رأس المال تزيد قيمة الشركة في السوق المالي. كما يتضح وجود تأثير سلبي ومعنوي لمتغيرات معدل العائد على الأصول (-٠,١٠٩)، والتدفقات النقدية التشغيلية (-٠,٠٨١)، ومعدل دوران الأصول (-٠,٠١٤) على قيمة الشركة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪؛ مما يشير إلى أن ارتفاع معدل العائد على الأصول وزيادة التدفقات النقدية التشغيلية وارتفاع معدل دوران الأصول، يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة في السوق المالي.

٣,٣,٥ اختبار الفرض الثالث للدراسة: دور تطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة للشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي:

ينص الفرض الثالث للدراسة على أنه "يوجد دور منظم لتطبيق آليات حوكمة الشركات في العلاقة بين مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة للشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي". ويتم اختبار ما إذا كانت آليات حوكمة الشركات كمتغير معدل (أو محفز) يمكن أن يحسن العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في سوق المال السعودي، وما مقدار هذا التحسن إن وجد؟ واختبار صحة هذا الفرض تم استخدام أسلوب الانحدار لقياس أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة في ظل تطبيق آليات حوكمة الشركات كمتغير معدل. ويوضح جدول (٨) نتائج اختبار نموذج الانحدار الثاني بطريقة التأثيرات الثابتة الخاص بالفرض الثالث للدراسة.

جدول (٨): نتائج اختبار نموذج الانحدار الثاني بطريقة التأثيرات الثابتة الخاص بالفرض الثالث للدراسة:

| | Coefficient | Std.Error | t | Sig. |
|-------------------------|-------------|-----------|---------|-------|
| Constant | -0.596 | 0.394 | -1.510 | 0.131 |
| TP | 0.073 | 0.114 | 0.640 | 0.524 |
| TP* BSize | -0.023* | 0.010 | -2.280 | 0.023 |
| TP* IBD | -0.063 | 0.080 | -0.079 | 0.432 |
| TP* ACsize | 0.006 | 0.026 | 0.240 | 0.813 |
| TP* LAC | 0.035 | 0.055 | 0.640 | 0.524 |
| FSize | 0.018** | 0.005 | 3.170 | 0.002 |
| LEV | 0.992*** | 0.019 | 52.430 | 0.000 |
| Cash | 0.002 | 0.005 | 0.430 | 0.667 |
| Age | 0 | - | - | - |
| ROA | -0.106*** | 0.019 | -5.690 | 0.000 |
| CFO | -0.081* | 0.033 | -2.420 | 0.016 |
| TATO | -0.014 | 0.012 | -1.100 | 0.270 |
| PROF | 0.506 | 0.387 | 1.310 | 0.191 |
| CINT | 0.268*** | 0.015 | 17.140 | 0.000 |
| R-squared | | | 0.754 | |
| Adjusted R ² | | | 0.750 | |
| F-statistic | | | 240.770 | |
| P-value (F-statistic) | | | 0.000 | |
| Observations | | | 2039 | |

ملحوظة: ***, **, * مستوى المعنوية الإحصائية ١، ٥، ١٠٪، ١، ٥٪ على التوالي.

ومن حيث القوة التفسيرية للنموذج يتضح من جدول (٨) أن قيمة معامل التحديد Adjusted R^2 (٠,٧٥٠)، أي أن المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج مجتمعة والمتمثلة في تفاعل التخطيط الضريبي مع حجم مجلس الإدارة، وحجم الشركة، والرافعة المالية، ومعدل العائد على الأصول، والتدفقات النقدية التشغيلية، وكثافة استخدام رأس المال؛ تفسر حوالي ٧٥٪ من التباين في المتغير التابع (قيمة الشركة)، والنسبة الباقية قد ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفترض إدراجها ضمن النموذج. كما يعد نموذج الانحدار بطريقة التأثيرات الثابتة الخاص بالفرض الثالث معنوياً وذا دلالة إحصائية، في حين أن مستوى دلالة P -value للنموذج الثاني كان (٠,٠٠٠)، وهو أقل من مستوى معنوية ١٪، ومن ثم فإنه يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (قيمة الشركة).

أما من حيث تأثير المتغير المستقل، فيتضح من جدول (٨) عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار الخاصة به (٠,٠٧٣) عند مستوى معنوية أكبر من ٥٪، وبمقارنة النموذج الأول الخاص باختبار فرض الدراسة الثاني مع نتائج النموذج الثاني الخاص باختبار فرض الدراسة الثالث لبيان مقدار تأثير المتغير المنظم على العلاقة؛ اتضح أن التأثير أصبح غير معنوي؛ مما يعني حدوث تغير في تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة قبل وبعد تطبيق آليات حوكمة الشركات، وعليه يمكن قبول الفرض الثالث للدراسة.

أما من حيث تأثير التفاعل بين متغيرات حوكمة الشركات والتخطيط الضريبي، فيتضح من جدول (٨) أيضاً وجود تأثير سلبي ومعنوي للمتغير التفاعلي (حجم مجلس الإدارة*التخطيط الضريبي) على قيمة الشركة؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار الخاصة به (-٠,٠٢٣) وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥٪. في حين لم تكن العلاقات الأخرى ذات تأثير معنوي.

أما من حيث تأثير المتغيرات الرقابية، يتضح من جدول (٨) وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغيرات حجم الشركة (٠,٠١٨)، والرافعة المالية (٠,٩٩٢)، ومعدل كثافة استخدام رأس المال (٠,٢٦٨)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪؛ الأمر الذي يشير إلى أن زيادة حجم الشركة، وارتفاع الرافعة المالية، وزيادة معدل كثافة استخدام رأس المال؛ يزيد قيمة الشركة في السوق المالي. وبمقارنة هذه النتائج بنتائج الفرض الثاني للدراسة يتبين حدوث تغير في تأثير هذه المتغيرات بالزيادة على قيمة الشركة بعد تطبيق آليات حوكمة الشركات.

كما يتضح وجود تأثير سلبي ومعنوي لمتغيرات معدل العائد على الأصول (-٠,١٠٦) والتدفقات النقدية التشغيلية (-٠,٠٨١)، عند مستوى معنوية أقل من ١٪. وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج الفرض الثاني للدراسة يتبين زيادة مقدار تأثير هذه المتغيرات على قيمة الشركة.

٦. مناقشة النتائج:

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي التي تم توضيحها في القسم السابق ما يلي:

٦,١ فيما يتعلق بالفرض الأول للدراسة:

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي قبول الفرض الأول للدراسة والذي ينص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي، وهذه الفروق عند مستوى معنوية أقل من ١٪؛ أي أن بعض الشركات السعودية تقوم بممارسة عمليات التخطيط الضريبي لتخفيض العبء الضريبي المستحق عليها، في حين أن البعض الآخر لا يلجأ إليها؛ وربما يرجع ذلك إلى ما يُتاح أمام كل شركة من مزايا ضريبية يمكن أن تستفيد منها في تخفيض العبء الضريبي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات Ling and Abdul Wahab (2019)، و(Mgammal and Ismail (2015)، والفريشي (٢٠١٥)، ومصطفى وآخرين (٢٠١٨)، التي تشير إلى انتشار عملية التخطيط الضريبي.

٦,٢ فيما يتعلق بالفرض الثاني للدراسة:

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي قبول الفرض الثاني للدراسة والذي ينص على وجود تأثير سلبي لممارسة التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة غير المالية المدرجة في سوق المال السعودي؛ إذ أشارت نتائج انحدار النموذج الأول للدراسة إلى معنوية معامل الانحدار للتخطيط الضريبي عند مستوى معنوية أقل من ١٪؛ أي أنه كلما زادت درجة ممارسة الشركات السعودية لعملية التخطيط الضريبي أدى ذلك إلى انخفاض قيمة هذه الشركات في سوق المال السعودي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات Christina and Alexander (2018)، و Ling and Abdul Wahab (2019)، وVu and Le (2021)، وحشاد (٢٠٢١)، ومحمد (٢٠٢١)، ويوسف (٢٠١٩)، التي تشير إلى التأثير السلبي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة. في حين تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسات Hidayat and Yuliah (2018)، وNafti et al. (2020)، وإبراهيم (٢٠١٢)، والباز (٢٠٢١)، والزكي (٢٠١٥)، وعلي ومنصور (٢٠١٩)، وعبد الرحمن (٢٠١٨)، ومصطفى وآخرين (٢٠١٨)، التي تشير إلى التأثير الإيجابي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

ويمكن استنتاج معاملات معادلة الانحدار للنموذج الأول كما يلي:

$$FVE_{it} = 0.504 - 0.089 TP_{it} + 0.993 LEV_{it} + 0.017 FSize_{it} - 0.081 CFO_{it} - 0.109 ROA_{it} + 0.27 CINT_{it} + \varepsilon_{it}$$

ومن هذه العلاقة يمكن الاستنتاج بان كل زيادة في درجة ممارسة الشركة لعملية التخطيط الضريبي قدرها واحد صحيح تؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة بمقدار ٠,٠٨٩.

٦,٣ فيما يتعلق بالفرض الثالث للدراسة:

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي قبول الفرض الثالث للدراسة والذي ينص على وجود دور منظم لتطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين مستوى التخطيط الضريبي وقيمة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي. إذ أظهرت نتائج نموذج الانحدار الثاني قدرة متغيرات النموذج على تفسير ٧٥٪ من التغيرات في المتغير التابع، وهذا يعكس وجود قوة تفسيرية إضافية لمتغيرات النموذج الثاني للدراسة بمقدار بلغ ١٣,١٪ مقارنة بالقوة التفسيرية للنموذج الأول للدراسة.

كما تبين من نتائج نموذج الانحدار الثاني حدوث تغير في التأثير المعنوي السلبي المباشر بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة إلى انعدام معنوية التأثير. ومن ثم يمكن القول أن آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) لها دور منظم وإيجابي في العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Nafti et al. (2020، و Sabli and Noor (2012)، وعبد الرحمن (٢٠١٨)، التي تشير إلى أن آليات حوكمة الشركات لها دور منظم ومُحَيِّن للعلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. في حين تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراستي Christina and Alexander (2018)، ومصطفى وآخرين (٢٠١٨) اللتين تشيران إلى أن تطبيق حوكمة الشركات لا يعدل من تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

كما أشارت نتائج نموذج الانحدار الثاني أيضاً إلى معنوية الأثر التفاعلي لحجم مجلس الإدارة على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج Bashiru et al. (2020) التي تشير إلى تأثير حجم مجلس الإدارة على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. بينما أظهرت النتائج عدم معنوية الأثر التفاعلي لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراستي عبد الرحمن (٢٠١٨)، وعبد السنتار (٢٠١٩) اللتين تشيران إلى الدور الرقابي لاستقلالية مجلس الإدارة في تعديل تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

ويمكن استنتاج معاملات معادلة الانحدار للنموذج الثاني كما يلي:

$$FVE_{it} = -0.596 - 0.0225 TP_{it} * BSize_{it} + 0.0183 FSize_{it} + 0.992 LEV_{it} - 0.0814 CFO_{it} - 0.106 ROA_{it} + 0.286 CINT_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنه تم اختبار الفرض الثالث أول مرة في الدراسة الحالية من حيث التطبيق على البيئة السعودية؛ إذ تبين الدور المنظم والمعدل لتطبيق الشركات السعودية لحوكمة الشركات في العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة في سوق المال السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أنه فسرت نتائج الدراسة التطبيقية في ضوء نظرية أصحاب المصالح؛ حيث أن تخطيط الضريبة يتأثر سلباً بتطبيق آليات حوكمة الشركات؛ إذ إن قيام الشركة بالتخطيط الضريبي يؤثر على العلاقة بينها وبين أصحاب المصالح الآخرين خاصةً الجهات الحكومية. كما فسرت نتائج الدراسة أيضاً وفقاً لنظرية الإدارة الضريبية؛ فالشركات تلجأ إلى استخدام عدة إجراءات لتخفيض أرباحها المعلن عنها، وبالتالي تخفيض العبء الضريبي المستحق عليها، وتحقيق وفورات ضريبية تستخدم في التأثير على قيمة الشركة. بالإضافة إلى ذلك فسرت نتائج الدراسة التطبيقية وفقاً لنظرية الوكالة؛ وذلك لملاءمتها لتحديد تأثير التخطيط الضريبي على قيمة الشركة في ضوء تطبيق آليات حوكمة الشركات؛ حيث تنشأ مشكلات الوكالة نتيجة اختلاف الأهداف بين الإدارة التنفيذية للشركة وأهداف المساهمين وأصحاب المصالح. وقد أظهرت نتائج الدراسة التأثير السلبي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة؛ لذا وتبعاً لنظرية الوكالة فإن الإدارة التنفيذية تقوم باستغلال ممارسات التخطيط الضريبي والوفورات الضريبية التي تحققها منه بشكل انتهازي؛ إذ تقوم بتحويل جزء من ثروة المساهمين إليها دون الإفصاح عن ذلك؛ مما يترتب عليه خفض مستوى الشفافية بالتقارير المالية للشركة، وبالتالي التأثير السلبي على قيمة الشركة في السوق المالي؛ لذا ظهرت الحاجة إلى تطبيق حوكمة الشركات لزيادة مستوى الرقابة على الإدارة التنفيذية للشركة، وتخفيض التأثير السلبي للتخطيط الضريبي على قيمة الشركة.

٧. توصيات الدراسة والدراسات المستقبلية:

٧,١ نتائج الدراسة:

أ. النتائج على المستوى النظري:

١. أن التخطيط الضريبي يعد أحد أنواع التخطيط المالي الذي تلجأ إليه الشركات لتخفيض العبء الضريبي المستحق عليها في ضوء القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية المنظمة لسياسة الضرائب؛ بهدف زيادة ربحية الشركة وتعظيم قيمتها.
٢. أن التخطيط الضريبي له تأثير كبير على أداء الشركة وقيمتها؛ لذا يجب توفير المعلومات المالية الصحيحة لكافة الأطراف المعنية، وذلك في التوقيت المناسب، بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة ينعكس أثرها إيجاباً على خلق وتعظيم قيمة الشركة في السوق المالي.
٣. أن حوكمة الشركات لها دور فعال في الحد من عملية التخطيط الضريبي غير المرغوب فيها من خلال المساهمة في توفير نظام رقابي فعال وذي كفاءة للسيطرة على الأساليب الانتهازية التي تستخدمها الإدارة التنفيذية للشركة في التلاعب بالأرباح، وإخفائها لأنشطة التجنب الضريبي التي تحقق لهم مصالح شخصية على حساب مصلحة الشركة.
٤. أن الشركات السعودية تلجأ إلى تخفيض التزاماتها الضريبية من خلال استغلال بنود قانون ضريبة الدخل التي يسير العمل على أساسها داخل المملكة. وأن نص المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل السعودي على أنه "لا يتم احتساب ربح أو خسارة الأصول التي تخضع للاستهلاك بموجب النظام عند التخلص منها. ولا يتم احتساب ربح أو خسارة عند نقل أصل من شركة أموال إلى شركة أخرى تقع ضمن مجموعة شركات أموال واحدة"؛ يُعد حافزاً مشجعاً للشركات للقيام بعملية التخطيط الضريبي من خلال نقل الأصول من شركة إلى شركة أخرى تابعة للمجموعة.
٥. أن حوكمة الشركات تعد إحدى الآليات التي تساهم في ترشيد قرارات ممارسة التخطيط الضريبي داخل الشركات؛ إذ تحد من احتمالية وجود ممارسات ضريبية تعسفية تضر بسمعة الشركة ومدى استمراريتها في سوق الأوراق المالية. كما توفر الطمأنينة لدى المستثمرين بأن أنشطة وممارسات التخطيط الضريبي هي ممارسات قانونية، ولن يترتب عليها قيام الإدارة بالتنفيذية للشركة بأي أنشطة انتهازية تضر بمصالح الشركة في السوق المالي.

ب. النتائج على المستوى التطبيقي:

- من خلال نتائج التحليل الإحصائي باستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد وتحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة التأثيرات الثابتة تم التوصل إلى النتائج الآتية:
١. توجد اختلافات جوهرية في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي.
 ٢. يوجد تأثير سلبي لعملية التخطيط الضريبي على قيمة الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي.
 ٣. يوجد دور منظم ومعدل لتطبيق آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين عملية التخطيط الضريبي وقيمة الشركة للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي".

٧,٢ توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن التوصية بما يلي:

١. ضرورة توفر الدقة والشفافية في صياغة القوانين الضريبية بالمملكة؛ لمنع وجود ثغرات بها تمكن من ممارسة التهرب الضريبي؛ مما يترتب عليه انخفاض الحصيلة الضريبية التي تحصل عليها المملكة.
٢. الاستمرار في سن نصوص قانونية لتطوير النظم الضريبية بالمملكة تعمل على ترشيد الشركات السعودية إلى آليات يمكن استخدامها في ممارسة التخطيط الضريبي الجيد لتخفيض العبء الضريبي المستحق؛ حتى لا تلجأ الشركات إلى التهرب الضريبي.
٣. اعتبار التخطيط الضريبي أنه أحد أنواع التخطيط المالي القانوني، وأن تقوم المملكة بتطويره ليكون أداة لجذب الاستثمارات من خارج المملكة.
٤. ضرورة نشر الوعي بين فئات أصحاب المصالح بأهمية اعتمادهم على المعلومات المحاسبية عند قياس قيمة الشركة؛ إذ إن ذلك يقوم بترشيد اتخاذ القرارات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية داخل الشركة.
٥. إضافة عقوبات قوية ورادعة على الشركات ومجالس إدارتها عند اكتشاف ممارسة التخطيط الضريبي غير القانوني في التقارير المالية السنوية للشركات.

٧,٣ القيود على الدراسة واقتراح دراسات مستقبلية:

في ضوء حدود ونتائج الدراسة فإنه يمكن التوصية بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في المجالات التالية:

١. تكرار إجراء الدراسة مع استخدام نماذج أخرى مختلفة لقياس المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المتعلقة بموضوع الدراسة، أو استخدام متغيرات رقابية إضافية أخرى غير المستخدمة في الدراسة؛ من أجل إعادة تقصي نفس العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.
٢. تكرار إجراء الدراسة التطبيقية على المؤسسات المالية والبنوك في بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية.
٣. إجراء المزيد من الدراسات المقارنة بين المملكة العربية السعودية وبيئات أخرى مختلفة؛ لمعرفة مدى اختلاف تأثير حوكمة الشركات ودورها في ضبط العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة بصفة عامة.
٤. اقتصرت الدراسة على عدد معين من خصائص آليات حوكمة الشركات في ضبط العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، وعليه يمكن إجراء دراسات مستقبلية باستخدام الخصائص الأخرى لآليات حوكمة الشركات التي تمت مناقشتها، بالإضافة إلى خصائص الآليات الأخرى التي لم يتم تناولها في الدراسة الحالية.
٥. دراسة أثر بعض العوامل على ضبط العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة الشركة؛ مثل جودة المراجعة، والقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، وخطر انهيار سعر سهم الشركة، والتحفط المحاسبي في القوائم المالية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، طارق و فيق (٢٠٢٠). تقييم أثر العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) وقيمة المنظمة- دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس،* ٢٤ (٣)، ٥٤٢-٤٨٠.
- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف (٢٠١٢). نموذج مقترح لقياس أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري- دراسة ميدانية تطبيقية. *مؤتمر المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والاستثمار خلال الفترة ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠١٢.* جمعية الضرائب المصرية، مصر.
- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد (٢٠١٩). أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس،* ٢٣ (٤)، ٤١-٣.
- أبو زيد، عيد محمود (٢٠٢٠). أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية،* (٢)، ٢٢٤-٢٧٤.
- أحمد، عادل حسين ثابت (٢٠١٨). التخطيط الضريبي الدولي باستخدام التمويل بالديون الداخلية والمشتقات المالية- الرسملة الخفية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،* ٩ (١)، ١٤٢-١٥٧.
- أحمد، نضال رؤوف؛ والعامري، كاظم مهدي (٢٠١٨). التخطيط الضريبي وأثره على الاستثمار- بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة العراقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية،* ١٣ (٤٣)، ف٢، ١٤٩-١٦٦.
- الباز، ماجد مصطفى علي (٢٠٢١). أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة- أدلة من سوق الأوراق المالية المصري. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس،* ٣ (١)، ٥٤١-٦٠٢.
- الحمدوني، إلياس خضير؛ والنعمي، سعد الله محمد عبيد (٢٠١٦). تقييم الأسهم العادية باستخدام نموذج الدخل المتبقي لتحديد القيمة الحقيقية للسهم. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية،* ٦ (١)، ١٥٠-١٧٥.
- الحيارى، عمر يوسف عبد الله (٢٠١٧). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمال المالي. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- الركابي، محمد عبد السلام (٢٠٢٢). أثر أنماط هيكل الملكية على سلوك التجنب الضريبي- دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،* ٦ (١)، ٤٦٣-٥١٢.
- الزعبي، علي عبد الله (٢٠١٧). أثر معدلات دوران الأصول على عوائد أسهم الشركات غير المالية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،* (٨)، ١١-٣٣.

- السيد، علي مجاهد أحمد؛ وهنداوي، أحمد منير عبد السلام؛ والطحان، إبراهيم محمد (٢٠٢٠). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، (٩)، ٩٦٢-٩١٠.
- السيد، محمد صابر حمودة (٢٠١٧). أثر العوامل المحددة لهيكل رأس المال وانعكاسها على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المقيدة في بورصة النيل المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٤٧، (١)، ٣٩٣-٤٩٢.
- الشيخ، هدى حسين (٢٠١٦). إطار مقترح للحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفي في مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص- دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠، (٢)، ٩٧٢-٩١١.
- الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٦). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠، (٢)، ١٢٥-١٦٧.
- الطحان، إبراهيم محمد؛ ومحمود، عبد الحميد العيسوي (٢٠٢٠). أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ على مستوى التحفظ المحاسبي. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤، (٢)، ٣٢٧-٢٦٠.
- الغانمي، حسام علي حسين فياض (٢٠١٥). أثر احتجاز الأرباح على عوائد الأسهم العادية- دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- القرشي، فتحية مزهر عبد الرضا (٢٠١٥). الافتراض والوفر الضريبي وأثرهما على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*، (٢)، ١١٤-١٤٢.
- المومني، غازي فلاح؛ والقاضي، إبراهيم علي (٢٠١٥). أثر التحليل المالي لسياسات وأنشطة المنشأة على القيمة السوقية للمنشأة- دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، (١)، ٦٧-٩٢.
- النسور، أسامة جمال (٢٠٢٠). إدارة الأرباح وأثرها على قيمة الشركة- دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. *مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، (٤)، ٤١-٧٢.
- النعيمي، عدنان تايه ذياب (٢٠١٨). طبيعة النشاط والقيمة السوقية للمنشأة- دراسة مقارنة في سوق العراق وسوق عمان للأوراق المالية. *مجلة كلية المأمون*، (٣١)، ٢٧-١.
- الهواري، محمد عبد العزيز عبد المعطي (٢٠١٩). أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٣٩، (٤)، ٤٢-١.

- الهيئة العامة للزكاة والدخل (١٤٤٠). اللائحة التنفيذية لنظام الدخل الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/٢٥هـ والتعديلات اللاحقة عليها بالقرارات الوزارية وأخرها القرار رقم (٢٥٦٨) بتاريخ ١٢/٨/٤٠هـ، المملكة العربية السعودية، ١-٦١.
- بحري، هشام (٢٠١٢). مقاييس الأداء المبنية على القيمة من وجهة نظر المساهم بين النظرية والتطبيق. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، (١)، ١١-٢٦.
- بخيت، محمد بهاء الدين محمد (٢٠١٨). دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، ٢٢ (٨)، ٩٤١-٩٩١.
- بدوي، محمد خميس بدر (٢٠٢٠). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة وأداء الشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية. *المجلة المصرية للدراسات والبحوث التجارية، جامعة المنصورة*، ٤٤ (٤)، ٤٩-١.
- بلوم، نذير؛ والعايب، فوزية؛ وطيبار، خليل (٢٠٢٠). التخطيط الضريبي لشركات الاقتصاد الرقمي- دراسة حالة شركة (APPLE INC). *مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة*، (٢٠)، ٦٠٧-٥٩٣.
- بني خلف، عمر عبد الله أحمد (٢٠١٧). أثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- بوقرو، إيمان؛ وابن عمارة، منصور (٢٠١٧). أهمية استخدام الملاجئ الضريبية ضمن إستراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسيات-إشارة لحالة شركة (Google Inc). *مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة*، (٨)، ١١٢-١٣١.
- ثابت، محمد أمين سالم (٢٠١٧). أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- جمعة، محمد بكري كمال (٢٠١٩). دور آليات حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي- دراسة ميدانية على ديوان الضرائب في السودان. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
- حامدين، عبد الله فرج الله رحمة الله (٢٠١٩). الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة ودورها في تعظيم قيمة المنشأة- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حسنين، أحمد سعيد قطب (٢٠٠٩). التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة- دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية*، ٤٦ (١)، ٦٤-١.
- حسن، يوسف صلاح (٢٠١٨). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي- دراسة تطبيقية ميدانية على الشركات المقيدة في البورصة. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، ٢ (٢)، ٤٠١-٣٤٥.

- حشاد، طارق محمد عمر (٢٠٢١). قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة- دراسة علمية في بيئة الأعمال المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٥ (١)، ٨٠١-٨٧٣.
- خليل، بوزيدي؛ ونور الدين، شنوفي (٢٠١٩). حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية. *مجلة البشائر الاقتصادية*، ٥ (٣)، ٤٩٠-٥٠٩.
- خويره، محفوظ محمد علي (٢٠٠٤). التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية- دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- رزق، سماح عاطف السيد السيد (٢٠١٩). أثر الإفصاح عن رأس مال العلاقات على القيمة السوقية للشركة. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، (٤)، ١، ٧١-٩٢.
- زرافة، مفيدة (٢٠٢٠/٢٠١٩). أثر التخطيط الضريبي على قيمة الشركة دراسة مقطعية زمنية (panel-data) على عينة من الشركات بولاية أم البواقي (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- سريع، حمادة حسين حسن (٢٠٢٠). أثر هيكل الملكية كأحد مبادئ الحوكمة على ممارسات التخطيط الضريبي- دراسة تحليلية. *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ٣٠ (٣)، ١٦٣-١٣٦.
- سليم، أيمن عطوة عزازي (٢٠١٩). مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣ (١)، ٢٩١-٣٣٣.
- شحم، علاء محسن؛ ومشجل، هانيء حميد (٢٠١٩). القياس بالقيمة العادلة وانعكاسها على القرارات الاستثمارية. *مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٣١، ٢١١-٢٣٧.
- صيام، وليد زكريا؛ وعبد العال، فارس طلعت (٢٠٢٠). مدى تطبيق أساليب التدفقات النقدية المخصومة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وأثرها على ترشيد التكاليف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، ٩ (٣)، ٤٥٨-٤٧٩.
- طه، دينا محمد محمد؛ وسلامة، محمد الصادق محمد؛ والمر، نور هان علي أحمد (٢٠١٩). دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختباري للشركات عبر الإنترنت (مع دراسة تطبيقية). *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢٠ (٢)، ٢، ١٣٤-١٥٧.
- عباسي، صابر (٢٠١٦/٢٠١٥). دور التسيير بالقيمة للضرائب في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة عينة من المؤسسات في قطاع المحروقات. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- عبد الرحمن، وليد محمد محمد السيد (٢٠١٨). أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة- دراسة إمبريقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

- عبد الستار، أشجان عبد الباقي (٢٠١٩). دور آليات الحوكمة في الحد من الآثار السلبية لممارسات التخطيط الضريبي مع دراسة ميدانية في البيئة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق (٢٠١٣). علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية- دراسة اختبارية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عبد اللطيف، عارف محمد (٢٠١٥). العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي وأثر الحوكمة الضريبية عليهما. المؤتمر الضريبي الثاني والعشرون: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية. الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، مصر، (٣)، ١-٦٤.
- عبد المجيد، حميدة محمد (٢٠١٨). قياس أثر استقلالية لجنة المراجعة على الاستجابة السوقية لإعلانات الأرباح في الشركات السعودية. مجلة الإدارة العامة. ٥٩ (٢)، ٣٢٥-٣٩٤.
- عبد المجيد، حميدة محمد (٢٠٢٠). قياس أثر الرافعة المالية على المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ (٤)، ٩٠-١٤٠.
- عبد المنعم، ريم محمد محمود (٢٠٢١). تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين مستوى الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة- دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٣ (١)، ١٦٦-٢٧٢.
- عبده، إيمان محمد السعيد سلامة (٢٠٢٠). أثر الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة والقيود المالية لها ودور كل من نفوذ المدير التنفيذي وهيكل الملكية- دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ (١)، ٦٨-١٥٨.
- عز الدين، مصطفى هارون؛ وحسين، الشريف بكر أحمد (٢٠١٩). آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فاعلية التحفظ المحاسبي. مجلة العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية، (٣)، ٢١٧-٢٦٨.
- عصر، أحمد ربيع أحمد رمضان؛ والغنام، صابر حسن محمود؛ والمر، نرمين علي محمد (٢٠٢١). التقييم المحاسبي لآليات حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع البترول. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ٢٢ (١)، ٣٧٥-٣٩٨.
- عطا، مسعود يونس عطوان (٢٠١٨). دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠- دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية. مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، (٣٣)، ٤، ١٨١٤-١٨٧٧.
- علي، إيمان محمد إبراهيم (٢٠٢١). أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية- الدلائل من مصر. مجلة البحوث المالية والتجارية، ٢٢ (٢)، ٥٤٠-٥٦٨.
- علي، باسم رشيد (٢٠١٧). إطار مقترح لمراجعة الأنشطة البيئية وأثره على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- علي، جلاية؛ ومنصور، ابن عمارة (٢٠١٨). التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢. حوايات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (٢٥)، ٧٧-٩٤.

- علي، جلابة؛ ومنصور، وابن عمارة (٢٠١٩). تحويل الدخل جغرافياً كاستراتيجية للتخطيط الضريبي في الشركات المتعددة الجنسيات- دراسة حالة شركة Google Inc. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ٣٠، ٢٨١-٢٩٦.
- علي، صالح حامد؛ وعبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله (٢٠١٤). دراسة تحليلية للعلاقة بين ممارسة التخطيط الضريبي والتحفيز المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة السودانية- دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السودانية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٨ (٤).
- علي، عرفات حمدي عبد النعيم (٢٠٢٠). العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي من منظور خصائص الشركات وأثرها على القيمة السوقية لحقوق الملكية- دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤ (٤)، ٢٦٢-٣٠٦.
- علي، علي الصادق أحمد؛ ومنصور، فتح الرحمن الحسن (٢٠١٣). دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان- دراسة تحليلية ميدانية. مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، ١٤ (١)، ١٣٥-١٦١.
- عمارة، محمد رزق عبد الغفار (٢٠١٧). تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التخطيط الضريبي في ظل اعتبارات تكاليف سمعة الشركة- دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عمارة، محمد رزق عبد الغفار؛ والبيومي، أحمد فؤاد؛ والخولي، هالة عبد الله (٢٠١٧). تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي في ظل اعتبارات سمعة الشركة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٤ (٤)، ٧٣-١٠٢.
- عوض الله، أشرف حسني صالح؛ والشريف، الجبلاني الطاهر (٢٠١٦). أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على العائد على حقوق المساهمين (ROE) لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، ١٧ (١)، ٣٥-٤٩.
- كراد، رميساء (٢٠١٦). دور آليات الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، جامعة أم البواقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- محمد، أمجد حسن عبد الرحمن (٢٠١٩). دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية- دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣ (٣)، ٣٥٠-٣٩٦.
- محمد، حسناء عطية حامد (٢٠١٨). تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢ (٢)، ٢٦٦-٣٠٤.
- محمد، دلال محمد إبراهيم (٢٠٢١). التأثير المشترك للتعثر المالي والتجنب الضريبي على كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم- دراسة اختبارية على الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢ (٢)، ٧٤٣-٧٩٢.

- محمد، عاشور (٢٠١٩/٢٠٢٠). دور الحوكمة المؤسسية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي- دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب- بسكرة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- محمود، عمرو السيد (٢٠١٧). دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية في مصر. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢١ (١)، ٣٠٧-٣٦١.
- محييد، حسن أحمد (٢٠١٨). المركز القانوني للمصفي في شركات الأموال العامة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- مشكور، سعود جايد (٢٠١٩). المعايير المستخدمة في تحديد قيمة المنشأة.

https://www.researchgate.net/publication/330778189_almayyr_almstkhdmtd_fy_thdyd_qymt_almnshat.

- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٨). تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة- أدلة علمية من بيئة الأعمال المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢ (٧)، ٣٣١-٤٠١.
- موسى، بوسي حمدي حسن (٢٠٢٠). أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٤ (٣)، ١-٧٠.

- هيئة السوق المالية (٢٠١٩). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية.
- هيئة السوق المالية (٢٠٢٠). الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة. نظام الشركات، المملكة العربية السعودية.
- هيئة السوق المالية (٢٠٢١). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية.
- يوسف، أيمن يوسف محمود (٢٠١٩). أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣ (٤)، ٣٩٨-٤٦٨.

- يوسف، عائشة موسى محمد (٢٠١٧). تنظيم الطرق والسياسات المحاسبية وأثره على تعظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الإدارية- دراسة ميدانية بالتطبيق على بعض الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. *مجلة الدراسات العليا*، جامعة النيلين، ٧ (٢٧)، ١٣٧-١٦٥.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Ahmad, S., Lie, Z., Adnan, A. & Awais, A. (2020). Effect of financial distress on firm's performance of non-financial firms registered with Pakistan Stoke Exchange. *International Journal of Business and Management Sciences*, 1(1), 44- 64.
- Al-ahdal, W. M., Alsamhi, M. H., Tabash, M. I. & Farhan, N. H. S. (2020). The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation. *Research in*

-
-
- International Business and Finance*, 51, 1-13.
<https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2019.101083>.
- Almaqtari, F. A., Hashed, A. A. & Shamim, M. (2021). Impact of corporate governance mechanism on IFRS adoption: A comparative study of Saudi Arabia, Oman, and the United Arab Emirates. *Journal of Heliyon*, 7, 1-17. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e05848>.
 - Armstrong, C. S., Blouin, J. L., Jagolinzer, A. D., & Larcker, D. F. (2015). Corporate Governance, Incentives, and Tax Avoidance. *Journal of Accounting and Economics*, 60 (1), 1-17. <http://dx.doi.org/10.1016/j.jacceco.2015.02.003>
 - Bardos, K. S., Ertugrul, M. & Gao, L. S. (2020). Corporate Social Responsibility, Product Market Perception, and Firm Value. *Journal of Corporate Finance*, 62, 1-40. <https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2020.101588>
 - Bashiru, M., Ba'ba, S. & Bukar, M. (2020). The Impact of Corporate Governance Attributes on Tax Planning of listed Nigerian Conglomerate Companies. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 10(5), 229-238. [DOI:10.6007/IJARBS/v10-i5/7190](https://doi.org/10.6007/IJARBS/v10-i5/7190).
 - Chotimah, C. & Wulansari, W. (2019). Determinants of Stock Return: A Comparison of Financial Distress and Non-Financial Distress Firms in Manufacturing Company Listed of Indonesia Stock Exchange. *Media Riset Bisnis & Manajemen*, 18(2), 52-62. [Doi:10.25105/mrbm.v18i2.5048](https://doi.org/10.25105/mrbm.v18i2.5048).
 - Christina, S. & Alexander, N. (2018). Corporate Governance, Tax Planning and Firm Value. *the 7th International Conference on Entrepreneurship and Business Management (ICEBM Untar 2018)*, 233-237. DOI: 10.5220/0008491102330237.
 - Chytis, E., Tasios, S. & Filis, I. (2020). The effect of corporate governance mechanisms on tax planning during financial crisis: an empirical study of companies listed on the Athens stock exchange. *International Journal of Disclosure and Governance*, Palgrave Macmillan, 17(1), 30-38. <https://doi.org/10.1057/s41310-020-00072-3>
 - Desai M. A., Dyck, A. & Zingales, L. (2003). Corporate Governance and Taxation. *Working Paper*, Harvard University.

-
-
- Elston J. (2019). Corporate governance: what we know and what we don't know. *Journal of Industrial and Business Economics*, 46, 147–156. <https://doi.org/10.1007/s40812-019-00115-z>.
 - Florio, C & Leoni, G., (2017). Enterprise Risk Management and Firm performance: The Italian Case. *The British Accounting Review*, 49(1), 56-74. <https://doi.org/10.1016/j.bar.2016.08.003>
 - Hidayat, A. & Yuliah, N. (2018). The Effect Of Good Corporate Governance And Tax Planning On Company Value. *Economics and Accounting Journal*, 1(3), 234-241.
 - Hoseini, M., Gerayli, M.S. and Valiyan, H., (2019). Demographic characteristics of the board of directors' structure and tax avoidance. *International Journal of Social Economics*. 46(2) pp. 199-212.
 - Israel, O., & Ebimobowei, A. (2021). Corporate Governance and Tax Avoidance of Listed Consumer And Industrial Goods companies In Nigeria. *IOSR Journal of Economics and Finance*, 12(2), 17-31. DOI: 10.9790/5933-1202041731
 - Kadir, O. (2018). The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Corporate Tax Avoidance in Nigerian Listed Manufacturing Companies. *Global Journal of Contemporary Research in Accounting, Auditing and Business Ethics*, 4(1), 622-636.
 - Kasim, F. M., & Saad, N. (2019). Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporations in Malaysia. *International Journal of Public Policy and Administration Research*, 6(2), 74-81.
 - Khuong, N. V., Liem, N. T., Thu, P. A. & Khanh, T. H. T. (2020). Does corporate tax avoidance explain firm performance? Evidence from an emerging economy. *Cogent Business & Management*, 7, 1-17. <https://doi.org/10.1080/23311975.2020.1780101>
 - Kovermann, R. & Velte, P. (2019). The impact of corporate governance on corporate taxavoidance—A literature review. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 36, 1-29. <https://doi.org/10.1016/j.intaccudtax.2019.100270>.
 - Lanis, R. & Richardson, G. (2015). Is Corporate Social Responsibility Performance Associated with Tax Avoidance?. *Journal of Business Ethics*, 127, 439-457. <https://doi.org/10.1007/s10551-014-2052-8>.
 - Lee, C. C., Wang, C. W., Chiu, W. C., & Tien, T. S. (2018). Managerial ability and corporate investment opportunity. *International Review of*

-
-
- Financial Analysis*, 57, 65-76.
<https://doi.org/10.1016/j.irfa.2018.02.007>
- Ling, T. W., & Abdul Wahab, N. S. (2019). Components of book tax differences, corporate social responsibility and equity value. *Cogent Business & Management*, 6(1), 1-19.
<https://doi.org/10.1080/23311975.2019.1617024>.
 - Mgamal, M. H. & Ismail, K. N. K. (2015). Corporate Tax Planning Activities: Overview of Concepts, Theories, Restrictions, Motivations and Approaches. *Mediterranean journal of social sciences*, 6(6), S4, 350-358. Doi:10.5901/mjss.2015.v6n6s4p350.
 - Mudzakar, M. K. & Wardanny, I. P. (2021). The Effect Of Return On Asset, Return On Equity, Earning Per Share, And Price Earning Ratio Toward Stock Return (Empirical Study Of Transportation). *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education*, 12(8), 387-392.
<https://doi.org/10.17762/turcomat.v12i8.2812>.
 - Nafti, O., Kateb, I. & Masghoun, O. (2020). Tax evasion, firm's value and governance: evidence from Tunisian Stock Exchange. *Journal of Financial Crime*, 27(3), 781-799. <https://doi.org/10.1108/JFC-02-2020-0023>.
 - Nguyen, P., Kecskes, A. & Mansi, S. (2017). Does corporate social responsibility create shareholder value? The importance of long-term investors. *Journal of Banking and Finance*, 3(1), 1-21.
<https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2017.09.013>
 - Oyesola, S. R. & Adelabu, A.Z. (2017). Corporate Governance and Tax Planning Among Non-Financial Quoted Companies in Nigeria. *AFRREV 11* (3), S47, 42-59. <http://dx.doi.org/10.4314/afrrrev.v11i3.5>.
 - Rosikah, Prananingrum, D. K., Muthalib, D. A., Azis, M. I. & Rohansyah, M. (2018). Effects of Return on Asset, Return On Equity, Earning Per Share on Corporate Value. *The International Journal of Engineering and Science*, 7(3)1, 6-14. DOI:10.9790/1813-0703010614.
 - Sabli, N. & Noor, R. (2012). Tax Planning and Corporate Governance. Faculty of Accountancy and Accounting Research Institute, University Technology, Malaysia.
 - Schwab, C. M., Stomberg, B. & Xia, J. (2021). What Determines ETRs? The Relative Influence of Tax and Other Factors. *Contemporary Accounting Research*, Special Products, 23. doi: 10.1111/1911-3846.12720

-
-
- Suhadak, S., Kurniaty, K., Handayani, S. R. & Rahayu, S. M. (2019). Stock return and financial performance as moderation variable in influence of good corporate governance towards corporate value. *Asian Journal of Accounting Research*, 4(1), 18-34. <https://doi.org/10.1108/AJAR-07-2018-0021>.
 - Sunarto, S., Widjaja, B. & Oktavian, R. M. (2021). The Effect of Corporate Governance on Tax Avoidance: The Role of Profitability as a Mediating Variable. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(3), 0217–0227. doi:10.13106/jafeb.2021.vol8.no3.0217
 - Tehupuring, R. (2016). Corporate Governance, Tax Avoidance, Audit Delay and Company Value (Empirical Study on Banking Companies in Period 2010-2014). *InFestasi*, 12(1), 85 – 97. <https://doi.org/10.21107/infestasi.v12i1.1803>.
 - Vu, T. A. T. and Le, V. H. (2021). The Effect of Tax Planning on Firm Value: A Case Study in Vietnam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(2), 0973–0979. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no5.0179>
 - Walfish, S. (2006). *A Review of Statistical Outlier Methods*. Pharmaceutical Technology.